وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـوم الاقتصـادية

أثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على طلب النقود في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

❖ وفاء غاصب

تحت إشراف الدكتور:

❖ لزهر ساحلي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د/ فريدة بوغازي	رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
د/ لزهر ساحلي	مقررا	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
أ/ عبد الحفيظ لقوي	مناقشا	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

السنة الجامعية: 2017/2016

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص	IV
إهداء	V
كلمة شكر	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: محددات الطلب على النقود في النظريات النقدية	
تقديم	2
المبحث الأول: محددات الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية	3
المطلب الأول: نظرية كمية النقود (نظرية بودان 1530- 1596)	3
المطلب الثاني: معادلة التبادل لفيشر- صيغة سرعة دوران المعاملات-	4
المطلب الثالث: معادلة كامبريدج - صيغة الأرصدة النقدية-	7
المبحث الثاني: محددات الطلب على النقود في النظرية الكينزية	8
المطلب الأول: فرضيات النظرية الكينزية	8
المطلب الثاني: دوافع الطلب على النقود عند كينز	9
المطلب الثالث: مصيدة السيولة عند كينز	11
المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود في النظرية النقدية الحديثة	12
المطلب الأول: جوهر النظرية النقدية الحديثة	12
المطلب الثاني: العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان	14
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين نظريتي كينز وفريدمان للطلب على النقود	15
خلاصة الفصل الأول	17
الفصل الثاني: الإطار النظري لأثر الدخل الحقيقي على طلب النقود	
تقديم	19

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدخل الوطني	20
المطلب الأول: تعريف الدخل الوطني	20
المطلب الثاني: طرق قياس الدخل الوطني	21
المطلب الثالث: العوامل المحددة لمستوى الدخل الوطني	24
المبحث الثاني: الدخل الوطني الاسمي والدخل الوطني الحقيقي	25
المطلب الأول: الفرق بين الدخل الوطني الاسمي والدخل الوطني الحقيقي	26
المطلب الثاني: العلاقة بين الدخل الوطني الاسمي والدخل الوطني الحقيقي	26
المبحث الثالث: قياس أثر الدخل الحقيقي على طلب النقود	28
المطلب الأول:نظرة المدرسة الكلاسيكية لأثر الدخل الحقيقي على طلب النقود	29
المطلب الثاني: رؤية كينز لأثر الدخل الحقيقي على طلب النقود	29
المطلب الثالث: النقديون وأثر الدخل الحقيقي على طلب النقود	32
خلاصة الفصل الثاني	36
الفصل الثالث: الإطار النظري لأثر سعر الصرف على طلب النقود	
تقديم	39
المبحث الأول: آلية سعر الصرف	40
المطلب الأول: تعريف سعر الصرف	40
المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف	40
المطلب الثالث: أهمية سعر الصرف	43
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف وتحديده ونظمه	44
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	44
المطلب الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف	46
المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف	49
المبحث الثالث: قياس أثر سعر الصرف على الطلب على النقود	52
المطلب الأول: أثر ارتفاع سعر الصرف على الطلب على النقود	52
المطلب الثاني: أثر انخفاض سعر الصرف على الطلب على النقود	52

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل الثالث	54
الفصل الرابع: قياس أثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري	
تقديم	56
المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات التحليلية المستخدمة في الدراسة القياسية	57
المطلب الأول: المتغيرات المستخدمة في الدراسة	57
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	62
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة القياسية	64
المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة	64
المطلب الثاني: دراسة مشاكل تقدير النموذج	68
خلاصة الفصل الرابع	71
خاتمة	72
قائمة المراجع	77
قائمة الملاحق	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أي المتغيرين المستقلين (الدخل الحقيقي وسعر الصرف) أكثر تأثيرا على المتغير التابع (الطلب على النقود) في الجزائر، بالإضافة إلى صياغة نموذج للطلب على النقود يتماشى مع واقع الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة 1990- 2015.

وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة القدرة التفسيرية، بالاعتماد على البرامج الإحصائية Excel و Eviews 7.

وقد بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين الدخل الحقيقي والطلب على النقود و علاقة طردية بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر، كما أبرزت أن تأثير الدخل الحقيقي يفوق تأثير سعر الصرف على الطلب على النقود.

الكلمات المفتاحية: الطلب على النقود، الدخل الحقيقي، سعر الصرف

Résumé :

Cette étude a pour objectif de connaître qui des deux variables indépendantes (le revenu réel et le taux de change) influe beaucoup plus que l'autre sur la variable dépendante (la demande de la monnaie) en Algérie durant la période 1990-2015, en plus du fait de formuler un modèle de demande de monnaie qui s'accorde avec la réalité économique algérienne.

Le pouvoir explicatif des deux variables indépendantes en question a été démontré par l'emploi du modèle de régression linéaire multiple utilisant pour ce faire les programmes Excel et Eviews 7.

L'étude a démontré également l'existence d'une relation directe entre chacune des deux variables indépendantes et la demande de monnaie, et que l'influence du revenu réel est beaucoup plus importante que celle du taux de change.

Mots Clés : demande de monnaie, revenu réel, taux de change.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي الكريمين أدامهما الله لي

إلى إخوتي

أهدي هذا العمل المتواضع

وفاء

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كلمة شكر

الحمد لله ككرمه والحمد لله كعز جلاله الذي أعانني بفضله على إتمام هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور ساحلي لزهر الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه القيمة التي ساهمت إلى حد كبير في إنجاز هذا العمل.

كما أدين بالشكر للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه المذكرة.

دون أن أنسى جميع من ساهم في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد.

شكرا

قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	عنـوان الشكـل	الصفحـة
(1 ،1)	منحنى تفضيل السيولة	ص 11
(1 ،2)	الطلب على النقود بدافع المعاملات	ص 30
(2 ،2)	الطلب على النقود بدافع الاحتياط	ص 31
(1 ،4)	منحنى تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015	ص 57
(2 ،4)	منحنى تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990- 2015	ص 59
(3 ،4)	منحنى تطور الدخل الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015	ص 60
(4 ،4)	سحابة النقاط لمتغيري M^d و Y_R	ص 66
(5 ،4)	سحابة النقاط لمتغيري M^d و E_x	ص 66

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مقدمة

يعتبر الطلب على النقود من أبرز المواضيع المثيرة للجدل ما بين الاقتصاديين، لاسيما منهم النقديين والكينزيين، وذلك راجع للأهمية الحيوية التي يلعبها النقد في الاقتصاد الوطني والعالمي، مما يستلزم ضرورة التنبؤ باتجاهاته المستقبلية. ويعتبر الطلب على النقود من المتغيرات الاقتصادية التي تساعد على وضع السياسات النقدية التي تستهدف تحقيق التوازن النقدي في الاقتصاد الوطني، لذلك فإن دراسة وتقدير دالة الطلب على النقود ومعرفة محدداتها وحجم تأثير كل عامل من العوامل التي تحددها ودرجة استقراره يزيد من فاعلية السياسة النقدية المتبعة، فاستقرار دالة الطلب على النقود يمكن السلطات النقدية من تقرير أنسب السياسات النقدية الواجب تطبيقها في ظل الواقع الاقتصادي الذي تمر به الدولة، كما أن عدم استقرار هذه الدالة يعني وجود خطأ في السياسة المنتهجة من طرف السلطات النقدية.

وباعتبار أن الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنفيذ برامج الإصلاح النقدي والمالي، إلا أن ما يتميز به اقتصادها من تبعية كبيرة للصادرات من المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في الأسواق الدولية للطاقة، أثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، وهذا ما زاد من الاهتمام بموضوع الطلب على النقود وبالمتغيرات التي تحدده ودرجة استقراره.

إن الطلب على النقود تختلف محدداته من نظرية اقتصادية إلى أخرى، فمن الكلاسيك الذين يعتبرون أن الطلب على النقود يتحدد بناء على ما تشتريه كمية النقود المتداولة من السلع والخدمات، ومرورا بالكينزيين الذين يرون أن الطلب على النقود يتحدد بناء على الدخل وسعر الفائدة، فوصولا إلى النقديين الذين يعتبرون أن الطلب على النقود مثله مثل الطلب على أي سلعة أخرى ويتحدد بناء على الدخل أو الثروة التي تحوزها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود، العوائد على الأصول الأخرى (الأسهم، السندات، والسلع المعمرة)، بالإضافة إلى الأذواق وترتيب الأفضليات.

بناء على ذلك فإنه سوف يتم التطرق إلى الطلب على النقود في الجزائر من خلال أثر متغيرين اثنين هما الدخل الحقيقي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الرسمي للدينار

الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مقاسا بالمتوسطات الشهرية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين نهاية سنة 1990 ونهاية سنة 2015.

* إشكالية الدراسة

تعتبر عملية حصر المتغيرات المحددة لدالة الطلب على النقود الخطوة الأولى في تطبيق سياسة نقدية فعالة، من هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة من خلال التساؤل التالي:

- ✓ ما مدى تأثير الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015) ؟

ومن أجل الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة وتوضيح مضامين الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي نجملها فيما يلي:

- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الحقيقي والطلب على النقود في الجزائر؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر؟

* فرضيات الدراسة

كإجابة أولية للإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الحقيقي والطلب على النقود في الجزائر؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والطلب على النقود في الجزائر.

* الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نجد:

- ❖ دراسة محمد فضل الله عبد الله (2016) بعنوان: "**نموذج السياسة النقدية في السودان باستخدام المعادلات الآنية**"

كان الهدف من هذه الدراسة هو صياغة نموذج آني للسياسة النقدية في السودان.

وتوصلت إلى نتائج أهمها أن الدخل الحقيقي، سعر الصرف، معدل التضخم، وسرعة دوران النقود، من أهم العوامل المؤثرة في دالة الطلب على النقود في السودان، بالإضافة إلى وجود تأثير متبادل بينهما.

❖ دراسة Zenagui Sid Ahmed (2015) بعنوان:

"Empirical Analysis of Money Demand Function in Algeria : 2003-2014"

كان الهدف من هذه الدراسة تقديم اختبار تجريبي لمدى استقرار الطلب على النقد (M_2) في الجزائر مابين 2003 و2014، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك، بالإضافة إلى البحث عن دور السلطة النقدية في سيطرتها على الأرصدة النقدية الحقيقية من خلال عرض النقود (M_2).

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن دالة الطلب على النقود الحقيقية في الجزائر هي دالة مستقرة.

❖ دراسة أحمد عبد اللطيف حسن (2014) بعنوان: "**تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة (1981- 2011)**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سلوك الطلب على النقود في مصر بهدف تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق هدف النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- عدم وجود توازن في دالة الطلب على النقود قصيرة الأجل، وأن تأثير السياسة النقدية في مصر لا ينعكس آنيا في الطلب على النقود.
- أن معدل التضخم من العوامل المؤثرة في قرارات الأفراد بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية في مصر، وأن العلاقة بينهما علاقة عكسية، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل دوران النقود.
- الاستجابة السريعة للطلب على النقود لتغيرات سعر الصرف في الأجل القصير.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

❖ دراسة سليم حمود (2012) بعنوان: "**دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر**"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج للتنبؤ بالطلب على النقد في الجزائر، بالإضافة إلى محاولة تقديم مساهمة من شأنها أن تساعد على تعزيز استخدام المدخل القياسي في الدراسات الاقتصادية عموما، والدراسات المتعلقة بدالة السيولة الكلية على وجه الخصوص.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- يتأثر الطلب على النقد في الجزائر طرديا مع كل من الدخل والطلب على النقد في الفترات السابقة.
- الطلب على النقد في الجزائر يكون بدافع المعاملات فقط، في حين أن الطلب على النقد لغرض المضاربة غائب تماما، ويرجع ذلك إلى ضعف النظام البنكي وعدم الثقة في المنظومة المصرفية، وغياب سوق مالي فعال.

❖ دراسة بشيكر عابد (2010) بعنوان: "**نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1970- 2008)**"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم المتغيرات المفسرة للطلب على النقد في الجزائر، وإظهار دور وسائل السياسة النقدية، بالإضافة إلى محاولة الوصول إلى نموذج يتطابق مع الواقع الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن جانب التنبؤ بالطلب على النقود أسفر عن نتائج قريبة من الواقع، حيث ارتفع حجم الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي أدى بدوره إلى الزيادة في الدخل الفردي من خلال الزيادة في الأجور خلال هذه الفترة لمختلف شرائح الموظفين.

❖ دراسة بزاوية محمد (2010) بعنوان: "**الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية**"

وهدفت إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر وكذلك اختبار مدى استقرار هذا الطلب.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- بما أن دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (M_1) كانت مستقرة فإنه يمكن توقع أثر تغير هذه الأرصدة على الاقتصاد الوطني.
- يتأثر حجم النقود في الجزائر بدرجة كبيرة بعائدات المحروقات وبالتالي يجب أن يكون هناك تعاون بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل مراقبة السيولة.

* أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تشكل محاولة في سبيل نمذجة دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري من جهة، وقلة الدراسات القياسية في هذا الموضوع خاصة المتعلقة منها بالاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، وهو ما يضفي أهمية خاصة على الدراسة كونها تشكل مساهمة في الدراسات المتعلقة بالنقد والسياسة النقدية بشكل عام ودالة الطلب على النقود بشكل خاص.

* أهداف الدراسة

يسعى هذا العمل إلى بلوغ بعض الأهداف التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ توضيح وإبراز تأثير الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر.
- ✓ محاولة الوصول إلى نموذج للطلب على النقود يتماشى مع واقع الاقتصاد الجزائري.

* حدود الدراسة

أولا: الحدود الزمانية

اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من نهاية سنة 1990 إلى نهاية سنة 2015.

ثانيا: الحدود المكانية

تم الاعتماد في هذه الدراسة على معطيات الاقتصاد الجزائري.

* منهج الدراسة

تعتمد الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المرجوة، على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى محددات الطلب على النقود مختلف النظريات النقدية، بالإضافة إلى الإطار النظري لأثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على طلب النقود.

أما ما يناسب الدراسة القياسية فهو المنهج التحليلي، وذلك لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية والذي يساعد في الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، ألا وهو الانحدار الخطي المتعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 7 .

*** تقسيم الدراسة**

خدمة للهدف النهائي من الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

- **الفصل الأول: محددات الطلب على النقود في النظريات النقدية**

تم في هذا الفصل عرض الإطار النظري لمحددات الطلب على النقود في النظريات النقدية المتمثلة في النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، والنظرية النقدية الحديثة.

- **الفصل الثاني: الإطار النظري لأثر الدخل الحقيقي على الطلب على النقود**

تم تخصيص هذا الفصل للإطار المفاهيمي للدخل الوطني، والفرق بين الدخل الوطني الاسمي والدخل الوطني الحقيقي من جهة، ثم أثر الدخل الوطني الحقيقي على الطلب على النقود في النظريات النقدية الكلاسيكية، الكينزية والنقدية الحديثة من جهة أخرى.

- **الفصل الثالث: الإطار النظري لأثر سعر الصرف على الطلب على النقود**

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لأثر سعر الصرف على الطلب على النقود، بعد التعرف على آلية سعر الصرف، والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى تحديده ونظمه.

➢ **الفصل الرابع: قياس أثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2015)**

خصص هذا الفصل للدراسة القياسية، حيث تم من خلاله قياس أثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990- 2015)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وذلك بالاستعانة ببعض الوسائل التحليلية مثل Excel و Eviews 7 .

الفصل الأول: محددات الطلب على النقود في النظريات النقدية

- محددات الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية
- محددات الطلب على النقود في النظرية الكينزية
- محددات الطلب على النقود في النظرية النقدية الحديثة

تقديم

ترتبط النظرية النقدية بالنظرية الاقتصادية العامة ارتباطا وثيقا، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بكثير من العوامل المتغيرة من بينها النقود، وتشغل النظرية النقدية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي من خلال الدراسات والبحوث التي تناولت الكثير من المواضيع المرتبطة بها وبعض الظواهر التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد كالتضخم والانكماش...، وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على مختلف العوامل التي تحدد قيمة وحدة النقد في أي فترة من الزمن، ويجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية النقدية هو فهم وتفسير التغير في كمية النقود، وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار والإنتاج والتوظيف.

لذلك سيتم في هذا الفصل عرض الإطار النظري لمحددات الطلب على النقود عند كل نظرية من النظريات النقدية حسب تسلسلها التاريخي والمتمثلة في: النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، ثم النظرية النقدية الحديثة أو ما يطلق عليها بمدرسة شيكاغو.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: محددات الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية

لم يكن للنقود من وجهة نظر الكلاسيك دور مهم في النشاط الاقتصادي غير كونها وسيلة تسهل التبادل، ولا تشكل ضمن هذا المنظور سوى ستارا يغطي حقيقة المبادلات، وقد سادت في هذا المجال نظرية كمية النقود التي تقوم بتفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

المطلب الأول: نظرية كمية النقود (نظرية بودان 1530- 1596)

لاحظ جون بودان (Jean Bodin) أن ارتفاع أسعار الفائدة بشكل عام في القرن السادس عشر، وزيادة عرض معدن الفضة التي كانت المعدن الرئيسي في ذلك الوقت أدى إلى زيادة كمية النقود، وكان أساس التفكير في هذه النظرية هو وضع علاقة تربط بين كمية النقود وكمية السلع ومنه تم التوصل إلى العلاقة التالية[1]:

كمية النقود= كمية السلع x متوسط أسعار السلع

إن تفسير هذه العلاقة ليس حديث النشأة وإنما يرجع إلى كتابات الرومان، وجون لوك، ودافيد هيوم، وجون ستيوارت ميل.

* مبادئ النظرية الكمية

تقوم النظرية الكمية للنقود على مجموعة من الفروض هي كالآتي[2]:

1. كمية النقود تعتبر العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية)، فمثلا زيادة كمية النقود

[1] خبابة عبد الله، «الاقتصاد المصرفي»، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص (215، 216).

[2] مروان عطون، «النظريات النقدية»، دار البعث للنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص94.

إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف.

2. ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات: إن هذه المتغيرات تعتبر مستقلة لا تتأثر بتغير كمية النقود، كما أنها تتمتع بقدر كبير من الثبات في الأجل القصير خاصة.
3. أن مستوى الأسعار نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، بمعنى أن تغيرات كمية النقود هي التي تؤثر على مستوى الأسعار، ولا يمكن لهذا الأخير أن يتغير تلقائيا ويؤثر على كمية النقود وغيرها من العوامل الأخرى.

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات الجديدة قام أنصارها بتطويرها في بعض نواحيها، ولقد حصل هذا من قبل الاقتصادي الأمريكي فيشر، ثم من قبل مدرسة كامبردج ومنها الاقتصادي الإنجليزي بيجو، وأخيرا من قبل أنصار مدرسة شيكاغو النقدية ومنها فريدمان.

المطلب الثاني: معادلة التبادل لـ فيشر (Fisher)– صيغة سرعة دوران المعاملات–

تعتبر هذه المعادلة حجر الزاوية في نظرية كمية النقود، وقد صاغها فيشر على الشكل التالي[1]:

$$M.V = P.T.....(1)$$

M: متوسط كمية النقود في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة؛

V: سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة الزمنية؛

P : المستوى العام للأسعار خلال نفس الفترة الزمنية؛

T: إجمالي المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة الزمنية.

[1] محمد ضيف الله القطابيري، « دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية»، دار غيدا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص40.

وطبقا للافتراضات السابقة التي ترى ثبات سرعة دوران النقود(V) وحجم المبادلات(T)، فإن المعادلة تؤكد أن المستوى العام للأسعار(P) يتوقف على التغير في كمية النقود المتداولة(M) بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

1. كمية النقود المتداولة(M)

يقصد بها مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة[1].

وتشمل كمية النقود المتداولة كمية النقود التي يصدرها البنك المركزي، والنقود التي تنشئها البنوك التجارية أو نقود الودائع.

وترتبط كمية النقود المتداولة في أي اقتصاد بحجم الناتج الوطني من جهة، وباتجاهات السياسة النقدية نحو زيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى وذلك استنادا لحالة الاقتصاد سواء كان في حالة ركود أو رواج.

2. سرعة تداول النقود(V)

عرف فيشر سرعة تداول النقود بأنها "عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية"[2].

ويرى فيشر أن سرعة تداول النقود ثابتة فهي مستقلة عن كميتها ولا تتأثر بها، فليس في رأيه ما يدعو للاعتقاد بأن سرعة تداول النقود سوف تزداد أو تنقص عند زيادة أو انخفاض كمية النقود، أي أن سرعة تداول النقود تتوقف على عوامل أخرى غير كمية النقود منها طريقة دفع الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص، كثافة السكان، الأعمال التجارية، سرعة إنتاج وتصريف السلع والخدمات...إلخ.

[1] علي كنعان، «النقود والصيرفة والسياسة النقدية»، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص93.

[2] نفس المرجع السابق، ص 94.

3. حجم المبادلات(T)

ويقصد بها مجموع السلع والخدمات المنتجة التي تم بيعها وشراؤها خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، ويضيف بعض الاقتصاديين الأوراق المالية.

وتتوقف كمية المبادلات على مجموعة من العوامل منها كمية الموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، حجم الإنتاج والكفاية الإنتاجية.

4. المستوى العام للأسعار(P)

يقصد بالمستوى العام للأسعار" نسبة مئوية تعبر عن تطور الأسعار صعودا أو هبوطا وذلك من خلال المقارنة بين السنة المدروسة وسنة الأساس"[1].

وحددت النظرية الكمية للنقود العلاقة بين كمية النقود والأسعار بالعلاقة الطردية، أي كلما ازدادت كمية النقود ازدادت المستويات العامة للأسعار وبالتالي حدوث تضخم نقدي (يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار)[2]، وبالمقابل إذا انخفضت كميات النقود انخفضت الأسعار وحصل الركود.

أي أن النظرية الكمية درست علاقة النقود بالأسعار دون الأخذ بعين الاعتبار سرعة التداول النقدي وكميات الإنتاج.

المطلب الثالث: معادلة كامبريدج (Cambridge) - صيغة الأرصدة النقدية -

[1] علي كنعان، نفس المرجع السابق، ص99.

[2] Jean MAGNAN DE BORNIER, « Monnaie & Inflation», 22/05/2017, junon.univ-cezanne.fr/bornier/monif, P1.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خضعت معادلة التبادل لفيشر إلى إعادة صياغة أولى من طرف بيجو (Pigou)، وقد سمح ذلك بالمرور من معادلة للتبادل إلى معادلة للدخل التي يمكن كتابتها كما يلي[1]:

$$M.V = P.Y.....(2)$$

Y: الدخل النقدي

وقد تمكن ألفريد مارشال (Alfred Marshal) لاحقا من إعادة صياغة هذه المعادلة، وتم ذلك بإجراء قسمة طرفي معادلة الدخل علىV، وبناء على ذلك أصبحت المعادلة كالتالي:

$$M = 1/V. PY……(3)$$

وبوضع $K = 1/V$، يتم الحصول على المعادلة التالية:

$$M = K . PY……(4)$$

K : يمثل ذلك الجزء من الدخل النقدي الذي يريد الأفراد الاحتفاظ به على شكل أرصدة نقدية جاهزة.

M : هنا تمثل الأرصدة النقدية الاسمية التي يرغب الأعوان الاقتصاديون في حيازتها.

إضافة إلى ذلك، لم تهمل معادلة كامبردج مفهوم الأرصدة النقدية الحقيقية، وذلك بقسمة طرفي المعادلة (4) على P فتنتج المعادلة التالية:

$$M/P = K.Y……(5)$$

[1] الطاهر لطرش، «الاقتصاد النقدي والبنكي»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص(72،74).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إذا كانت M تمثل في المعادلة (4) الأرصدة النقدية الاسمية المرغوب في حيازتها والتي تعتبر دالة في الدخل الاسمي، فإن M/P في المعادلة (5) تشكل الأرصدة النقدية الحقيقية المرغوب في حيازتها وهي دالة في الدخل الحقيقي.

مما سبق يتضح أن الصيغتين توصلتا إلى نفس النتيجة وهي وجود علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار، سواء بشكل مباشر كما في صيغة المبادلات أو المعاملات لفيشر أو بشكل غير مباشر كما في صيغة الأرصدة النقدية لكامبريدج[1].

المبحث الثاني: محددات الطلب على النقود في النظرية الكينزية

تعتبر نظرية كينز (Keynes) بمثابة ثورة حقيقية في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث أنها قامت على فروض تخالف الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، ولم تعد النقود مع كينز مجرد ستار يخفي الحقائق ولا هي محايدة، بل تمارس عملا نشطا تؤثر من خلاله على المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك المتغيرات الحقيقية.

المطلب الأول: فرضيات النظرية الكينزية

يبني كينز نظريته على الفرضيات التالية[2]:

- ✓ رفض قانون ساي للمنافذ، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.
- ✓ تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- ✓ عرض النقود متغيرا خارجيا تحدده السلطات النقدية.

[1] فليح حسن خلف، «النقود والبنوك»، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص153.

[2] بشيكر عابد، «نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر(1970– 2008)»، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010/2009، ص27.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.
- ✓ رفض فكرة التشغيل التام، بمعنى أن الاقتصاد قد يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.
- ✓ يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس معدل الفائدة.
- ✓ يرى كينز أنه من الصعب الفصل بين الجانب النقدي والجانب العيني في الاقتصاد.
- ✓ يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا.

المطلب الثاني: دوافع الطلب على النقود عند كينز

يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة بهدف استثمارها والحصول على عوائد أفضل من التخلي عنها، ولكي يحتفظ الفرد بالنقود لابد من وجود دوافع لهذا الاحتفاظ، وحددها كينز بثلاثة دوافع: المعاملات، الاحتياط، والمضاربة.

1) الطلب على النقود بدافع المعاملات

يستمد دافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيط للتبادل، حيث يتم استخدام النقود في تسوية المبادلات. ودافع المعاملات يقصد به رغبة المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات في الاحتفاظ بقدر معين من النقود في شكلها السائل لمواجهة نفقاتهم الجارية[1]. ويتوقف الطلب على النقود من أجل المعاملات بشكل أساسي على مبلغ الدخل وطول فترة الدفع.

2) الطلب على النقود بدافع الاحتياط

[1] محمود سحنون، «الاقتصاد النقدي والمصرفي»، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى،2003، ص 58.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تجاوز كينز التحليل الكلاسيكي، من خلال الاعتراف بأنه بالإضافة إلى الاحتفاظ بالنقود لإتمام المعاملات الجارية، فإن الأفراد يحتفظون بالنقود كاحتياط لمواجهة حاجة غير متوقعة. واعتقد كينز بأن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في حيازتها من أجل الاحتياط تتحدد بالدرجة الأولى بمستوى المعاملات التي يتوقعونها في المستقبل، وأن هذه المعاملات تتناسب طرديا مع الدخل، وبالتالي افترض أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يتناسب طرديا مع الدخل[1].

3) الطلب على النقود بدافع المضاربة

إن إدخال دافع المضاربة في الطلب على النقود جعل كينز ينفصل عن النظرية الكلاسيكية. والمضاربة تكون في سوق الأوراق المالية، حيث يحتفظ الأفراد بجزء من دخولهم في شكل نقود سائلة بهدف بيع وشراء الأوراق المالية وبالتالي تحقيق الأرباح. ويتوقف طلبهم على النقود من أجل المضاربة على رهاناتهم حول معدلات الفائدة في المستقبل التي يطبعها عدم اليقين.

وبالنسبة لـ كينز يتضح أنه ركز في دراسته للطلب على النقود لغرض المضاربة على السندات، ويجب الإشارة إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقي وسعر السند السوقي، فإذا ارتفع سعر الفائدة السوقي ينخفض سعر السند السوقي، وفي حالة العكس إذا انخفض سعر الفائدة السوقي يرتفع سعر السند السوقي[2].

وهذا يعني أنه إذا ارتفع معدل الفائدة، فإن الطلب على النقود من أجل المضاربة سوف ينخفض، بينما إذا انخفض معدل الفائدة فإن الطلب على النقود من أجل المضاربة سوف يرتفع.

المطلب الثالث: مصيدة السيولة عند كينز

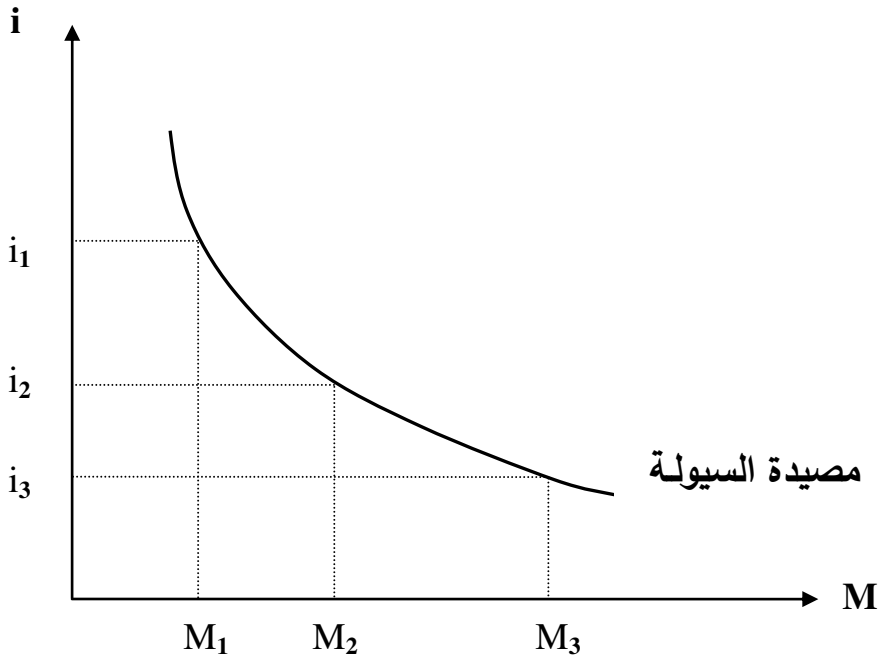
[1]Frederic S. MISHKIN & Apostolos SERLITIS ,« The Economics of Money, Banking, and Financial Markets », Pearson Canada, Toronto, 4th Edition, 2011, P 556.

[2] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، « نظرية النقود والأسواق المالية»، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص272.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تعني مصيدة السيولة أن الأفراد على استعداد للاحتفاظ بأي كمية نقود إضافية تصلهم عندما يكون سعر الفائدة ثابتا، أي عند سعر الفائدة المنخفض يحتفظ الأفراد بالسيولة ولا يتوقعون انخفاضا آخر أقل منه كما في الشكل رقم (1، 1)[1]:

الشكل رقم (1، 1): منحنى تفضيل السيولة



المصدر: علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 123

هناك ثلاثة أجزاء لهذا المنحنى[2]:

- **جزء أعلى:** توقع الأفراد انخفاض أسعار الفائدة، لذلك لا أحد يريد بيع أصوله والطلب على النقود لدافع المضاربة هو صفر.

المسافة الأفقية بين الجزء العمودي للمنحنى ومحور التراتيب تتوافق مع الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط.

[1] علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] Xavier BRADLEY & Christian DESCAMPS, « Monnaie Banque Financement », Edition Dalloz, France, 2005, P196.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **جزء أوسط:** الاختلاف في الآراء بشأن مستويات أسعار الفائدة في المستقبل. إذن المعاملات في الأسواق المالية مهمة.

- **جزء غير مرن:** توقع الأفراد لارتفاع أسعار الفائدة، الجميع يتخلص من الأوراق المالية الحالية للحصول على النقود للشراء في المستقبل الأوراق المالية المصدرة بأسعار فائدة أكثر جاذبية، هو فخ السيولة.

أي أن الأفراد يضاربون بكل ما يمتلكون من نقود نظرا لارتفاع قيمة السندات، ويصبح منحنى تفضيل السيولة خطا موازيا للمحور الأفقي كما هو مبين في الشكل رقم (1، 1).

المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود في النظرية النقدية الحديثة

لقد أعاد ملتون فريدمان (Melton Friedman) إحياء النظرية الكمية للنقود، وذلك عندما قام بصياغة نظريته في الطلب على النقود معتبرا أن النظرية الكمية للنقود هي أساسا دالة للطلب النقدي. ويعتقد فريدمان أن النقود تمثل وجها من أوجه الاحتفاظ بالثروة، ولكن لها في ذلك بدائل أخرى بالغة الأهمية تمثل حلولا للاحتفاظ بهذه الثروة.

المطلب الأول: جوهر النظرية النقدية الحديثة

ارتكز التحليل النقدي لـ فريدمان وزملائه من المدرسة النقدية على المبادئ والأسس التالية[1]:

1. يلعب عرض النقود دور المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والناتج الكلي، بمعنى أن عرض النقود هو المتغير المستقل والطلب على النقود هو المتغير التابع.
2. تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة الدخل والناتج في الأجل القصير، في حين تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، « اقتصاديات النقود والبنوك»، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص (313، 315).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3. يعد الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم، وهو الدخل الذي يتألف من متوسط الدخول المتوقعة مستقبلا، أي أن الطلب على النقود لن يتعرض لتغيرات كبيرة بسبب التغيرات الطارئة في مستويات الدخل.
4. اختار فريدمان أشكالا مختلفة للثروة بالإضافة إلى النقود وهي (السندات، الأسهم، السلع).

لذلك كانت كتابة فريدمان لدالة الطلب على النقود على النحو التالي:

$$M^d = f(p, y, R_b, R_e, R_d)$$

p : المستوى العام للأسعار؛

y : الدخل الحقيقي؛

R_b : سعر الفائدة الاسمي على السندات؛

R_e : العائد الاسمي على الأسهم؛

R_d: العائد الاسمي على السلع المعمرة.

إن العوائد المتوقعة من الأشكال المختلفة للثروة (النقود، السندات، الأسهم، السلع) هي التي تحدد حجم ودائع الأفراد. ويرى فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على الدخل الاسمي - حاصل ضرب (p) الذي يمثل المتغير الأول في المعادلة السابقة في (y) الذي يمثل المتغير الثاني في نفس المعادلة - حيث يترتب على زيادة الدخل الاسمي زيادة الطلب على النقود.

ومن أمثلة السلع المعمرة نجد العقارات، هذه السلع لا تعطي عائدا أو فائدة بشكل مباشر إلا أن العائد عليها يتمثل في الزيادة في أسعارها خلال فترة الاحتفاظ بها وهو ما يمكن النظر إليه كمكسب رأسمالي. وبمعنى آخر فإن معدل التضخم يمثل مقياسا للعائد عن الاحتفاظ بهذه السلع، وبالتالي يمكن النظر إلى معدل التضخم كأحد محددات الطلب على النقود، وزيادة أي من هذه العوائد تؤذي إلى نقص في الطلب على النقود.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان

يرى فريدمان أن الطلب على النقود يتوقف على الاعتبارات التالية[1]:

* الدخل أو الثروة التي تحوزها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود؛
* العوائد على الأصول الأخرى؛
* الأذواق وترتيب الأفضليات.

وتعني مدرسة شيكاغو بالدخل هنا الدخل الدائم الذي عرفه فريدمان بشكل أدق بأنه القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل، ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم[2].

وقد قسم فريدمان الثروة لخمسة أشكال هي[3]: النقود، السندات، الأسهم، الأصول العينية، ورأس المال البشري. وزيادة على ذلك، يجب تسليط الضوء على العوائد والأذواق وتفضيلات الأفراد.

وهكذا يصبح الطلب على النقود حسب فريدمان دالة تأخذ الشكل التالي:

$$M^d = f\left(p, R_b, R_e, {}^1/_p \cdot {}^{dp}/_{dt}, w, y, u\right)$$

M^d: الطلب على النقود؛

P : المستوى العام للأسعار؛

R_b : العائد الحقيقي المتوقع على السندات؛

[1] محب خلة توفيق، «الاقتصاد النقدي والمصرفي»، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص ص (138، 139).

[2] نفس المرجع السابق، ص139.

[3] Pascal GAUDRON & Sybie LECARPENTIER-MOYAL, « Economie monétaire et financière », Edition Economica, France, 5e édition, 2008, P 52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

R_e : العائد على الأسهم؛

$^{1}/_{P} . {}^{dp}/_{dt}$: التغير المتوقع في المستوى العام للأسعار؛

w: تفضيل الثروة البشرية؛

y: قيمة إجمالي الأصول؛

u: أذواق وتفضيلات الأفراد.

ويلاحظ من خلال دالة الطلب على النقود أن فريدمان قد قلل من دور سعر الفائدة بالنسبة للطلب على النقود، فهو لا يلعب دورا ملحوظا في تحديد الطلب على النقود في دالته.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين نظريتي كينز وفريدمان للطلب على النقود

يمكن تحديد الاختلافات الأساسية بين النظرية الكينزية والنظرية النقدية الحديثة لـ فريدمان حول الطلب على النقود في النقاط التالية[1]:

1. يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مستقرة، في حين يرى كينز أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة لأنها تنتقل مع التغيرات في ثقة الأفراد في الاقتصاد.
2. لم يقم فريدمان بتقسيم الطلب على النقود إلى ثلاث دوافع كما فعل كينز (دافع المعاملات، الاحتياط، المضاربة)، ولكنه نظر إلى النقود كسلعة مثل السلع الأخرى تتمتع بعدد من المزايا لا داعي لتقسيم الطلب عليها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص(315، 316).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3. ركز كينز على الاختيار بين النقود والسندات، بينما ركز فريدمان على الأشكال المختلفة للثروة من الأسهم والسلع المعمرة بشكل واضح، سامحا بذلك بإمكانية تغير توزيع الثروة بين الأصول المختلفة وفقا لعوائدها.

وإجمالا يمكن القول أن الاختلاف الرئيسي بين الكينزيين والنقديين يتمثل في أن الكينزيين يرون أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة، وذلك لارتباطها بأسعار الفائدة التي تشكل عادة مصدرا لعدم الاستقرار، وفي المقابل يرى فريدمان ممثلا للنقديين أن دالة الطلب على النقود التي يشكل فيها الدخل الدائم متغيرا أساسيا، والذي يتميز عموما بالاستقرار هي دالة مستقرة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل الأول

عرفت النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود صيغتين هما صيغة المعاملات أو المبادلات لـ فيشر وصيغة الأرصدة النقدية لـ كامبريدج، واتضح أن كلا الصيغتين توصلتا إلى نفس النتيجة وهي وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار سواء بشكل مباشر كما في صيغة المعاملات لفيشر أو بشكل غير مباشر كما في صيغة الأرصدة النقدية لكامبريدج، وتجدر الإشارة إلى أن النظرية النقدية الكلاسيكية اهتمت بالدخل بوصفه أهم محدد للطلب على النقود. بعد الكلاسيك انتشرت النظرية الكينزية التي أعطت دورا مهما لسعر الفائدة في تحديد الطلب على النقود، فهي لم تقم على الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، حيث افترضت أن هناك ثلاثة دوافع للطلب على النقود (دافع المعاملات، ودافع الاحتياط باعتبارها دوال في الدخل الحقيقي، ودافع المضاربة وهو دالة في سعر الفائدة)، وأن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود من أجل المضاربة هي علاقة عكسية، حيث كلما ارتفع سعر الفائدة على السندات كلما انخفض الطلب على النقود من أجل المضاربة، بينما إذا انخفض سعر الفائدة على السندات أو بقي ثابتا كلما كان الأفراد على استعداد للاحتفاظ بأي كمية نقود إضافية تصلهم ولا يتوقعون انخفاضا آخر أقل منه، ذلك ما سماه كينز بمصيدة أو فخ السيولة.

أما فيما يخص نظرية فريدمان للطلب على النقود فكانت أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي، حيث اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود شأنه شأن الطلب على أية سلعة، وأن قيد الثروة والأذواق والتفضيلات من العوامل المؤثرة في هذا الطلب، ورأى فريدمان أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة يشكل فيها الدخل الدائم والذي يتميز عموما بالاستقرار متغيرا أساسيا، وأن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل الدائم. أي أن فريدمان قد قلل من دور سعر الفائدة بالنسبة للطلب على النقود فهو لا يلعب دورا ملحوظا في تحديد الطلب على النقود بدالته.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني: الإطار النظري لأثر الدخل الحقيقي على طلب النقود

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدخل الوطني

المبحث الثاني: الدخل الوطني الاسمي والدخل الوطني الحقيقي

المبحث الثالث: أثر الدخل الحقيقي على طلب النقود

تقديم

يتصدر الدخل الوطني مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه يتيح أمام صانعي السياسات الاقتصادية إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد الوطني يشهد حالة من الانكماش أو التوسع. إلا أنه غالبا ما يثار تساؤل على درجة عالية من الأهمية وهو أيهما يعبر عن الصورة الصحيحة للنشاط الاقتصادي، هل الدخل الوطني الاسمي أم الدخل الوطني الحقيقي عند قياس مستوى المعيشة؟ وبالحديث عن الدخل الوطني الحقيقي، فهو يعتبر من محددات الطلب على النقود ويظهر أثر هذا العامل على الطلب على النقود من خلال ما جاءت به النظريات النقدية التي سبق وأن تم التطرق إليها في الفصل الأول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدخل الوطني

يعتبر الدخل الوطني من أهم المقاييس المستخدمة في قياس أداء النشاط الاقتصادي للدولة، إذ من خلاله يتم معرفة مدى نمو الاقتصاد الوطني، لذا لابد من فهم جيد للدخل الوطني وطرق قياسه المتعددة.

المطلب الأول: تعريف الدخل الوطني

يعرف الدخل الوطني على أنه "مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية محددة عادة بسنة"[1]. ويقصد بأفراد المجتمع المواطنين بما فيهم الطبيعيين والمعنويين، الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها.

كما يعرف الدخل الوطني بأنه "مجموعة الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها[2].

إضافة إلى التعريفات السابقة للدخل الوطني يمكن صياغة التعريف التالي:

الدخل الوطني هو عبارة عن مجموع الدخول المتحصل عليها لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد الوطني، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، « مبادئ الاقتصاد الكلي »، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص43.

[2] حسام علي داوود، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص (64، 65).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: طرق قياس الدخل الوطني

هناك ثلاثة طرق لقياس الدخل الوطني، حيث يمكن تقديره على أساس إحصاء قيم ما تنتجه المشروعات المختلفة، أو على أساس حصر ما يتقاضاه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول، أو على أساس تقويم استهلاك واستثمار المجتمع، وفيما يلي عرض لهذه الطرق الثلاث:

1) طريقة الناتج الوطني الإجمالي

ويطلق عليها أيضا طريقة القيمة المضافة، وبمقتضى هذه الطريقة يتم تقسيم النشاط الاقتصادي أو الإنتاجي في المجتمع إلى قطاعات (زراعة، صناعة...إلخ) ثم تقدير الناتج في كل قطاع من هذه القطاعات خلال سنة معينة، وفي الأخير تضاف كل هذه القيم للحصول على الدخل الوطني، شرط عدم الازدواج في تقدير قيم نفس السلعة أو الخدمة أكثر من مرة واحدة، ولتجنب هذا التكرار يتم تقدير قيمة ناتج كل قطاع على أساس القيمة المضافة لهذا القطاع بدلا من تقديرها على أساس قيمته الكلية على النحو التالي[1]:

الدخل الوطني = إجمالي الإنتاج في كل القطاعات – إجمالي مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة

وتفيد هذه الطريقة بقوة في التعرف على مساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في الدخل الوطني، وهذا يفيد للغاية عند وضع خطة التنمية الاقتصادية.

[1] مصطفى يوسف كافي، «الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)» ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص ص(70،72).

2) طريقة عوائد عناصر الإنتاج والدخول المكتسبة

يتم قياس الدخل الوطني وفق هذه الطريقة من خلال احتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية ويمكن اعتماد الصيغة التالية[1]:

الدخل الوطني = إجمالي الأجور وما في حكمها + الفوائد + الريع والإيجارات + الأرباح

ويلاحظ أن[2]:

* **الأجور وما في حكمها:** وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما، وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة، ضف إليها المكافآت والعمولات وإيرادات أخرى. ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات، لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة بدون مقابل.
* **الريع:** ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية أو معدنية أو غيرها، ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا. كما يشمل ربح وإيجار العقارات والمنازل ويتم أيضا حساب الأجزاء الشخصية منها.
* **الفوائد:** وتشمل جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي يؤديها القطاع الخاص إلى أصحاب رأس المال النقدي.

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، «الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)»، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 46.

[2] تومي صالح، «مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي»، دار أسامة للنشر، باب الزوار، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص (46،47).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

* **الأرباح:** وتشمل فوائد وأرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين، ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم وقبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره.

وتقسم الأرباح في حسابات الدخل الوطني إلى دخل المالكين، وأرباح الشركات المساهمة. أما دخل المالكين فيتألف من الدخل الصافي لقطاع الأعمال الذي يتكون من الدخل الصافي للمؤسسات الفردية والتضامنية وكذلك التعاونية، وتمثل أرباح الشركات الدخل الصافي لشركات المساهمة، وهي تتألف من ثلاثة أجزاء:

- ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات
- الأرباح غير الموزعة
- الأرباح التي يقبضها حملة الأسهم

3) طريقة الإنفاق

الدخل الوطني من حيث الإنفاق هو عبارة من مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات النهائية خلال مدة زمنية هي عادة سنة واحدة[1]. فبعد أن يحصل الأفراد على دخولهم مقابل مساهمتهم أو مساهمة ما لديهم من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، فإنهم سوف يقومون بالضرورة بإنفاقها إما لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية أو لشراء السلع الاستثمارية (الإنتاجية)، وإذا ما تم معرفة أوجه ذلك الإنفاق واحتسابه فإنه يمكن التوصل إلى احتساب الدخل الوطني.

وعادة فإن أوجه الإنفاق أو الجهات التي تقوم بالإنفاق في المجتمع هي[2]:

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص (47، 48).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الإنفاق العائلي (إنفاق استهلاكي) ؛
- الإنفاق الخاص (استثماري) ؛
- الإنفاق الحكومي (استهلاكي واستثماري) ؛
- الإنفاق الأجنبي (والذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات)، أو ما يسمى بصافي التعامل مع العالم الخارجي.

لذا فإن معادلة الدخل الوطني بطريقة الإنفاق تكون كمايلي:

الدخل الوطني = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + (قيمة الصادرات – قيمة الواردات)

أي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

ويمكن القول بأن قياس الدخل الوطني سواء بطريقة الدخول الموزعة أو بطريقة الإنفاق يوصل إلى نفس النتيجة، نظرا لأن ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول لابد أن يقوموا بإنفاقها لشراء السلع والخدمات المختلفة.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لمستوى الدخل الوطني

يعتمد مستوى الدخل الوطني ونسبة نموه على العوامل التالية[1]:

[1] حربي محمد موسى عريقات، «مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)» ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 80.

أولا: كمية ونوعية الموارد الاقتصادية

تعتبر كمية ونوعية الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) من أهم العوامل المحددة لمستوى الدخل الوطني وإمكانية نموه. فإذا توفرت الأراضي الصالحة للزراعة وكذلك المياه في قطر معين، فمعنى ذلك أن إمكانية التنمية الاقتصادية ستكون أسهل مما لو كانت الأراضي غير صالحة للزراعة.

ثانيا: المعرفة الفنية

لقد أصبحت المعرفة الفنية ودرجة الاستفادة من التقدم التكنولوجي من أبرز العوامل المحددة للدخل الوطني وسرعة نموه، لذلك تعتبر قلة المعرفة الفنية من المشاكل الرئيسية التي تواجه الأقطار النامية في محاولتها زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى معيشة شعوبها.

ثالثا: الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي من المستلزمات الرئيسية لتوفير الأجواء الملائمة للاستثمار والقضاء على ظاهرة تردد القطاع الخاص للقيام بالاستثمار خاصة في قطاع الصناعة.

رابعا: السياسة الاقتصادية

تلعب الحكومة دورا كبيرا في زيادة الدخل الوطني عن طريق السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، والتجارية) التي من شأنها تشجيع وتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق رفاهية المجتمع.

المبحث الثاني: الدخل الوطني الاسمي (النقدي) والدخل الوطني الحقيقي

يفرق الاقتصاديون بين ما يسمى بالدخل الوطني الاسمي والدخل الوطني الحقيقي، وتثار هذه المشكلة بسبب تغير مستويات الأسعار بين عام وآخر، فقد تزداد القيمة النقدية للدخل (أسعار السلع والخدمات) بينما تبقى القيمة الحقيقية (حجم السلع والخدمات) على ما هي عليه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: الفرق بين الدخل الوطني الاسمي والدخل الوطني الحقيقي

إن الدخل الوطني الاسمي هو مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد، أما الدخل الوطني الحقيقي يتمثل في كميات السلع والخدمات التي يستطيع الأفراد الحصول عليها بدخولهم النقدية[1]. فإذا حدث وارتفع الدخل الوطني الاسمي لبلد ما بنسبة 5٪ مثلا في إحدى السنوات وارتفعت الأسعار في السنة المذكورة بنفس النسبة، فإن هذا يعني أن الدخل الوطني الحقيقي قد بقى ثابتا، هذا الثبات في الدخل الوطني الحقيقي، مع أن الدخل الوطني الاسمي قد ارتفع، يرجع إلى أن الزيادة التي حدثت في المستوى العام للأسعار قد ألغت الزيادة التي حدثت في الدخل الوطني الاسمي.

أما لو بقيت الأسعار ثابتة في سنة ما مع ارتفاع الدخل الوطني الاسمي بمقدار 5٪ لنفس السنة، فإن هذا يعني أن الدخل الوطني الحقيقي قد ارتفع بنفس نسبة الزيادة المذكورة. ونستطيع كذلك أن نتصور الحالة التي يرتفع فيها الدخل الوطني الحقيقي بمقدار أكبر من المقدار الذي يرتفع به الدخل الوطني الاسمي، يحدث هذا إذا ما ارتفع الدخل الوطني الاسمي بمعدل معين بينما حدث انخفاض في مستويات الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة[2].

المطلب الثاني: العلاقة بين الدخل الوطني الاسمي والدخل الوطني الحقيقي

قد يكون الدخل الوطني الاسمي مرتفعا في إحدى السنوات ليس نتيجة لزيادة في الإنتاج وإنما نتيجة لزيادة في الأسعار، وهذا يخلق مشكلة في مقارنة الدخل الوطني الاسمي في سنوات مختلفة. وللتخلص من هذه المشكلة، نقوم بحساب الدخل الوطني الحقيقي فهو يعتمد على الأرقام

[1] عبد المطلب عبد الحميد، «الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)» ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 71.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص 72.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

القياسية للأسعار بدلا من الأسعار الجارية[1]. أي أن الدخل الوطني الحقيقي يحسب كما يلي:

$$\text{الدخل الوطني الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الوطني الاسمي (النقدي)}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

من المعادلة السابقة نجد أن تغير الدخل الوطني الحقيقي يتوقف على تغير كل من الدخل الوطني الاسمي والمستوى العام للأسعار، وبناء على ذلك يمكن عرض عدة حالات توضح العلاقة بين الدخل الوطني الحقيقي والدخل الوطني الاسمي من أهمها[2]:

1. إذا ارتفع الدخل الوطني الاسمي بنسبة 10٪ وارتفع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، يظل الدخل الوطني الحقيقي ثابتا؛
2. إذا انخفض الدخل الوطني الاسمي بنسبة 20٪ وانخفض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، يظل الدخل الوطني الحقيقي ثابتا؛
3. إذا ارتفع الدخل الوطني الاسمي بنسبة 21٪ وارتفع المستوى العام للأسعار بنسبة أقل ولتكن 10٪، يزيد الدخل الوطني الحقيقي بنسبة 11٪ ؛
4. إذا انخفض الدخل الوطني الاسمي بنسبة 19٪ وانخفض المستوى العام للأسعار بنسبة أقل ولتكن 10٪، يقل الدخل الوطني الحقيقي بنسبة 9٪.

ويتضح أن الدخل الوطني الحقيقي يعكس حالة مستوى المعيشة، بينما يعكس الدخل الوطني الاسمي حالة الاقتصاد بالنسبة للتغيرات في الأسعار من حيث التضخم والانكماش.

[1] محمد رياض رشيد، عامر الفيتوري المقري، «مبادئ علم الاقتصاد»، إيلغا للنشر، فاليتا، مالطا، 1995، ص 319.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: قياس أثر الدخل الحقيقي على طلب النقود

يعتبر الدخل الحقيقي من بين محددات الطلب على النقود حيث يؤثر في هذا الأخير، إلا أن هذا الأثر يختلف باختلاف النظريات النقدية المفسرة للطلب على النقود، فكل حسب رؤيته لهذا الأثر.

المطلب الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية لأثر الدخل الحقيقي على طلب النقود

على خلاف فيشر الذي حاول فهم العوامل التي تحدد حجم النقود التي يحتاجها الاقتصاد لإتمام المبادلات، فإن اقتصاديو مدرسة كامبردج (بيجو ومارشال) حاولوا معرفة العوامل التي تحدد حجم النقود التي يطلبها الأفراد. وهنا اهتم مارشال وبيجو بتفسير العلاقة بين كمية النقود ومستوى الناتج المحلي الإجمالي GDP: الدخل النقدي، كما ركزا على أن الطلب على النقود ينقسم إلى غرضي المعاملات والاحتياط[1].

اعتبر الاقتصاديون في مدرسة كامبردج، خاصة بيجو، أن طلب الأفراد على النقود الاسمية هو دالة في مستوى دخولهم الاسمية وبالتبعية يكون الطلب على النقود بالنسبة للمجتمع كما هو موضح في معادلة كامبردج، والتي تسمى كذلك بنظرية الأرصدة النقدية[2]:

$$M^d = K P Y$$

P: المستوى العام للأسعار؛

Y: الدخل النقدي؛

[1] أحمد السيد عبد اللطيف حسن،« تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة (1981– 2011)» ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67– 68، 2014، ص 13.

[2] بزاوية محمد،« الطلب على النقود في الجزائر – دراسة قياسية»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص ص (19، 20).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

M^d: الطلب على النقود؛

K: نسبة من الدخل الاسمي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقد جاهز حيث $(k = 1/v)$.

وبقسمة طرفي المعادلة على (p) نحصل على معادلة الطلب على النقود الحقيقية:

$$\frac{M^d}{P} = K\ Y$$

حيث Y هنا تمثل الدخل الحقيقي.

هذه المعادلة تنص على أن الأفراد يهتمون بالاحتفاظ بمستوى معين من الأرصدة النقدية الحقيقية التي تساوي النسبة (K) من الدخل الحقيقي (Y)، وبما أن اقتصاديي كامبردج يقرون بأن (K) يمكن أن تتغير في المدى القصير نتيجة تغير العائد على أنواع الأصول الأخرى، فإنهم يؤكدون بذلك على أن الطلب على النقود ثابت.

المطلب الثاني: رؤية كينز لأثر الدخل الحقيقي على طلب النقود

يعتبر الاحتفاظ بالنقود تصرفا غير رشيد، لأن مثل هذا السلوك يمنع إمكانية الاستفادة من هذه النقود عن طريق الاستثمار المباشر وكذلك الحصول على عائد أو فائدة، أي أن الاحتفاظ بالنقود يتضمن تكلفة الفرصة البديلة. وكما رأينا سابقا (في الفصل الأول) أن الطلب على النقود حسب كينز يقوم على دافعي المعاملات والاحتياط اللذين يتقيدان بالدخل، وسعر الفائدة بالنسبة إلى دافع المضاربة، ومنه يظهر أثر الدخل الحقيقي على طلب النقود من خلال دافعي المعاملات والاحتياط كما يلي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

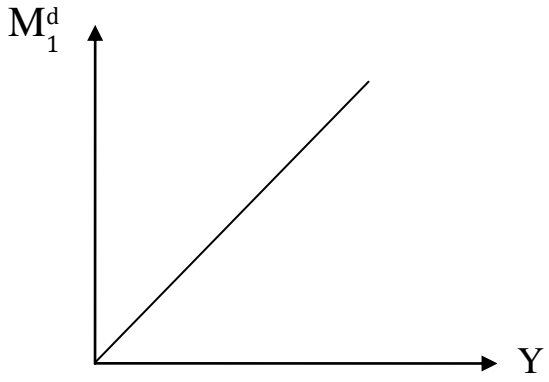
أ. دافع المعاملات:

حيث يحتفظ الأفراد بجزء من أرصدتهم النقدية في شكل سائل لتمويل حاجاتهم اليومية، والدافع وراء الاحتفاظ بهذه الأرصدة ينشأ من وجود فجوة زمنية بين حصول الأفراد على دخولهم وإنفاقهم لهذا الدخل، فالطلب على النقود من أجل المعاملات دالة طردية في الدخل الوطني الحقيقي كما يلي:

$$M_1^d = K_1 Y$$

والشكل رقم (2، 1) يوضح هذه العلاقة:

الشكل رقم (2، 1): الطلب على النقود بدافع المعاملات



المصدر: العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص90.

ب. دافع الاحتياط:

يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة تفوق حاجاتهم، وذلك لمواجهة الإنفاق غير المتوقع، وتتحدد كمية النقود المطلوبة لأغراض الاحتياط بمستوى المعاملات التي يتوقعها الأفراد

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

في المستقبل، وهذه المعاملات تتناسب مع الدخل[1]، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل طبيعة الفرد والظروف المحيطة به كحالة الرخاء والكساد، ودرجة نمو سوق الأوراق المالية وتنظيمها، ومدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة...إلخ، إلا أن الدخل يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود بدافع الاحتياط، ولهذا فإن دافع الطلب على النقود هنا له نفس طبيعة الدافع الأول، فهو أيضا دالة طردية في الدخل الوطني الحقيقي كمايلي:

$$M_2^d = K_2\ Y$$

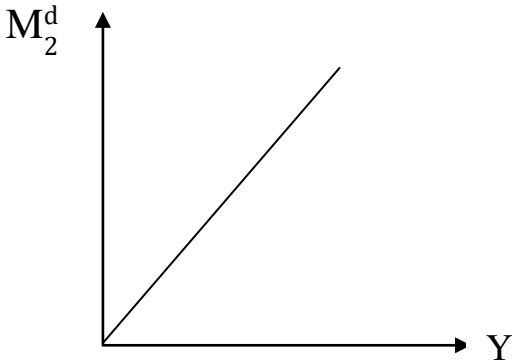
M_2^d: الطلب على النقود من أجل الاحتياط

K_2: نسبة الدخل المحتفظ بها لمواجهة الإنفاق غير المتوقع

Y: الدخل الوطني الحقيقي

والشكل رقم (2، 2) يوضح العلاقة الطردية بين الدخل الوطني الحقيقي والطلب على النقود بدافع الاحتياط:

الشكل رقم (2، 2): الطلب على النقود بدافع الاحتياط



المصدر: العلواني عديلة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[1] أحمد السيد عبد اللطيف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويلاحظ أن تأثر الطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط في الدخل الوطني الحقيقي هو طردي حسب كينز، ويجعلهما غير حساسين لتغيرات سعر الفائدة (i) أي عدم مرونة الدافعين اتجاه تغير سعر الفائدة (i).

المطلب الثالث: النقديون وأثر الدخل الحقيقي على طلب النقود

يعتبر فريدمان (ممثلا للنقديين) أن النقود هي أصلا كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقية أو سلع استهلاكية...الخ. ولذلك فإن الطلب على النقود شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع، فهو يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود، فبالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل) فإنه يتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية، وأما سعر النقود فيتحدد طبقا لتكلفة الفرصة البديلة[1]. وهذا ما سيتم عرضه كالآتي:

أ. الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية

يعتبر فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية هي المحدد الأول للطلب على النقود، وتمثل هذه الثروة مجموع الأصول المالية (أسهم، سندات)، والنقدية (نقود)، والحقيقية (العقارات، الأراضي وغيرها)، إلى جانب الثروة البشرية (المتمثلة في عنصر العمل)، أي أن الثروة عند فريدمان تشمل كل مصادر الدخل وهي: النقود، السندات والأسهم، الأصول الحقيقية أو العينية، رأس المال البشري.

ويعتبر فريدمان الدخل الوطني الحقيقي في دالة الطلب على النقود متغيرا محددا للطلب عليها ومعبرا عن الثروة الحقيقية، ولا يأخذ بمفهوم الدخل الجاري كما فعل كينز والتقليديون من قبله بل يأخذ بمفهوم الدخل الدائم أو المستمر، ويرمز إليه بالرمز (yp). أي أن فريدمان استخدم متغير الدخل الدائم كمعبر عن الثروة.

[1] أحمد فريد مصطفى، «الاقتصاد النقدي والدولي»، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 146.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب. تكلفة الفرصة البديلة للنقود

إن الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل (تفضيل السيولة) يضيع على حائزها إمكانية الحصول على دخل أو عائد إذا ما استثمرها في أصول مالية أو أصول مادية[1]، وهذا ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة للنقود. وعليه فدالة الطلب على النقود لفريدمان تأخذ الصيغة الموالية[2]:

$$\frac{M}{P} = f\left(R_b, R_s, \frac{d_p}{d_t} \cdot \frac{1}{p}, y_p, H, u\right)$$

$\frac{M}{P}$: دالة الطلب على النقود عند فريدمان؛

R_b: العائد على السندات؛

R_s : العائد على الأسهم؛

$\frac{d_p}{d_t} \cdot \frac{1}{p}$: معدل التضخم (أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار)؛

Y_p : الدخل الدائم أو المستمر؛

H : النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية؛

u : العوامل المؤثرة في أذواق الأفراد وتفضيلاتهم.

[1] عنتر بوتيارة، « تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر(1990– 2013)»، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص 51.

[2] أحمد السيد عبد اللطيف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يرى فريدمان أهمية الثروة الحقيقية والدخل الحقيقي للأفراد كمحددات للطلب على النقود، فزيادة الثروة والدخل الحقيقي يؤديان إلى زيادة الطلب على النقود وذلك مرده إلى أنه على المستوى الوطني عندما يزيد الدخل الوطني الحقيقي فإن الطلب الكلي على النقود لتمويل المعاملات الاقتصادية يزيد أيضا، وهنا يكون الطلب على النقود دالة طردية تناسبية في الدخل الوطني الحقيقي. كما أنه من ناحية أخرى، على مستوى الدخل الحقيقي للفرد يمارس التغير في الدخل الحقيقي أثرا آخر في الطلب على النقود، فعندما يزيد الدخل الحقيقي للفرد يزيد الطلب على الاحتفاظ بالنقود، ولكن بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد استنادا إلى أن الطلب على النقود يماثل الطلب على السلع الكمالية، فمرونة الطلب الدخلية على النقود أكبر من الواحد، وهذا ما تؤكده البحوث التطبيقية.

يمكن استنتاج أن تكلفة الفرصة البديلة تؤثر عكسيا على مستوى النقود السائلة التي تحتفظ بها الوحدات الاقتصادية، بمعنى أنه إذا زادت تكلفة الفرصة البديلة أي زيادة العوائد التي تمنحها الأصول المالية والحقيقية الأخرى، فإن الطلب على النقود سوف ينخفض، والعكس تماما لو انخفضت أو انعدمت تكلفة الفرصة البديلة[1]. وتتحدد تكلفة الفرصة البديلة بمتغيرين هما: سعر الفائدة ومعدل العائد على الأصول الأخرى، والمستوى العام للأسعار.

أما النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية كمتغير في دالة الطلب على النقود، فيرى فريدمان أن العلاقة السببية بين هذا المتغير والطلب على النقود علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم على شكل أرصدة نقدية جاهزة، والحجة في ذلك أن الثروة المادية قابلة للتحويل نقديا، بينما يصعب تحويل الثروة البشرية إلى شكل نقدي. وفي دالة الطلب على النقود أدخل ملتون فريدمان كل أشكال الثروة، كما أوضح أن إنفاق الوحدات

[1] عنتر بوتيارة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاقتصادية للنقود لا يتوقف على العوائد المحققة من الأصول فقط، ولكن يعتمد أيضا على أذواق الأفراد أو تفضيلاتهم لذلك أدخل فريدمان هذا العامل في معادلته كمتغير متبق.

بالرغم من كل هذه العوامل المحددة للطلب على النقود حسب فريدمان، إلا أنه يرى تبعا للدراسات التطبيقية، أن الثروة الحقيقية وبالتالي الدخل الوطني الحقيقي هو المحدد الرئيسي والجوهري للطلب على النقود في الأجل الطويل وذلك وفق علاقة طردية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل عدة تعاريف للدخل الوطني وتشير معظمها إلى أن الدخل الوطني يعبر عن مجموع المداخيل التي تتحصل عليها عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ومن ثم اتضح أن هناك طرق مختلفة لحساب الدخل الوطني، حيث يمكن تقديره إما على أساس إحصاء قيم ما تنتجه المشروعات المختلفة أو على أساس حصر ما يتقاضاه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول، أو من خلال تقويم استهلاك واستثمار المجتمع. وبالرغم من اختلاف هذه الطرق وتعددها إلا أنها تعطي نفس النتائج.

بالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل تحدد مستوى الدخل الوطني وإمكانية نموه وزيادته، سواء تعلق ذلك بالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أو الاستقرار السياسي الذي يساعد على توفير الأجواء الملائمة للاستثمار، أو بالمعرفة الفنية والموارد الاقتصادية التي تسهل إمكانية التنمية الاقتصادية. بعد ذلك تم التطرق إلى الفرق بين الدخل الوطني الحقيقي والدخل الوطني الاسمي، حيث يتم احتساب الدخل الوطني الحقيقي مع الأخذ بالاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار منذ سنة الأساس، أما الدخل الوطني الاسمي فيتم احتسابه بالأسعار الجارية للسنة نفسها، وبالتالي يصبح الدخل الوطني الاسمي مؤشر غير دقيق للمقارنة بين مستوى معيشة الدول، لذلك من الأفضل الاعتماد على الدخل الوطني الحقيقي في هذا الجانب.

أما بالنسبة لأثر الدخل الحقيقي على الطلب على النقود فمعظم المدارس النقدية بما فيها المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية إضافة إلى المدرسة النقدية الحديثة، قد أشارت إلى وجود علاقة طردية بين الدخل الوطني الحقيقي والطلب على النقود، فاعتبرت المدرسة النقدية الكلاسيكية وخاصة اقتصاديو كامبردج أن الأفراد يهتمون بالاحتفاظ بمستوى معين من الأرصدة النقدية الحقيقية والتي تساوي النسبة (k) من الدخل الحقيقي (y)، أما حسب كينز فيظهر أثر الدخل الحقيقي على الطلب على النقود من خلال دافعي المعاملات والاحتياط اللذين يتقيدان بالدخل،

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مما يجعلهما غير حساسين لتغيرات سعر الفائدة على عكس دافع المضاربة لدى كينز، وكلما زاد الدخل الوطني الحقيقي كلما زاد طلب الأفراد على النقود إما لغرض المعاملات أو لغرض الاحتياط.

أما بالنسبة لفريدمان اعتبر هو الآخر أن الدخل الوطني الحقيقي متغيرا محددا للطلب على النقود، إلا أنه لم يأخذ بمفهوم الدخل الجاري كما فعل كينز والتقليديون من قبله بل أخذ بمفهوم الدخل الدائم كمعبر عن الثروة، ويرى فريدمان أن زيادة الثروة والدخل الحقيقي يؤديان إلى زيادة الطلب على النقود وذلك مرده إلى أنه على المستوى الوطني عندما يزيد الدخل الوطني الحقيقي فإن الطلب الكلي على النقود لتمويل المعاملات الاقتصادية يزيد أيضا، وهنا يكون الطلب على النقود دالة طردية تناسبية في الدخل الوطني الحقيقي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث: الإطار النظري لأثر سعر الصرف على طلب النقود

المبحث الأول: آلية سعر الصرف

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف وتحديده ونظمه

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على طلب النقود

تقديم

إذا كانت النقود المحلية المتداولة داخل الدولة الواحدة لا تمثل عائقا في عمليات البيع والشراء باعتبارها وسيطا للتبادل فالأمر يختلف تماما في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج، حيث يقوم البلد المصدر بتحويل العملات الأجنبية المحصل عليها إلى العملة المحلية والقيام بالعملية المعاكسة بالنسبة للبلد المستورد. إن الأداة التي تمكن من ضبط وتقويم مثل هذه العملية من خلال ربط الأسعار المحلية بالأسعار الخارجية هي ما تعرف بسعر الصرف، ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة، وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة تتماشى واستعمالاتها وكذا الأغراض المتوخاة منها.

بالإضافة إلى ذلك، يرى الاقتصاديون أن لسعر الصرف دور هام في تقدير دالة الطلب على النقود خاصة في الدول النامية، ذلك لأن سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملة الأجنبية من شأنه أن يؤثر على تكوين الحيازات المثلى من النقود بالنسبة للأفراد.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: آلية سعر الصرف

تتطلب المعاملات الاقتصادية الدولية وجود أداة لتسويتها ومقياسا للقيمة، فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات للعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهو ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بسعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"[1]. وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما[2]:

* **التسعير المباشر (المؤكد):** وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.
* **التسعير غير المباشر (غير المؤكد):** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف أهمها مايلي:

أولا: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية[3]. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة

[1] الطاهر لطرش، «تقنيات البنوك»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010، ص 96.
[2] Christian BIALES, «Le Taux de Change», 30/03/2017, www.Christian-Biales.net, p2.
[3] بلقاسم العباس، «سياسات أسعار الصرف»، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص 3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

زمنية ما، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية[1].

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات في مستوى الأسعار المحلية وربطها بمستوى الأسعار الأجنبية، وبالتالي يقيس القدرة التنافسية للعملة المحلية و يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم[2]. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية[3]:

$$TCR = \frac{TCN.\ P^{*}}{P}$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

TCN: سعر الصرف الاسمي

P : مستوى الأسعار في البلد المحلي

P^{*}: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي

[1] عبد المجيد قدي، «المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 103.

[2] عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص 104.

[3] دوحة سلمى، «أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)» ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي والبلد المحلي.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية[1]. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات الدولية.

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

ويعرف على أنه سعر صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين بلد ما وأهم شركائه التجاريين. وسعر الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد المعني مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد وليس مقابل عملة أجنبية واحدة[2]. وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا يعكس القدرة التنافسية للصادرات السلعية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني. فإذا كان مستوى الأسعار بهذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة ولكن سعر الصرف الاسمي بقي دون تغيير، فإن الصادرات السلعية لهذا البلد سوف تصبح أغلى مقارنة مع الصادرات السلعية للشركاء التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها.

[1] صلاح الدين حامد، «أسعار صرف العملات»، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، 2011، ص 3.

[2] لزعر علي، «معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري»، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012، ص50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خامسا: سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي[1]. ومن ثم فإن هذا الشكل من سعر الصرف يسود في بيئة اقتصادية متوازنة، وتؤثر الصدمات النقدية على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني لهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته[2].

المطلب الثالث: أهمية سعر الصرف

يكتسي سعر الصرف أهمية بالغة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، ويتجلى ذلك فيما يلي[3]:

- ✓ يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، ذلك لأن سعر الصرف هو السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية.
- ✓ يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية، حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة، أو ببساطة كمؤشر، فيمكن أن يكون سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية من أجل تحقيق معدلات معينة في التضخم، أو النشاط الاقتصادي، أو ميزان المدفوعات.
- ✓ كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية اقتصاد البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية.

[1] لحلو موسى بوخاري، «سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية»، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 121.

[2] سي محمد كمال، «مدخل إلى الاقتصاد الدولي»، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 140.

[3] خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، «التمويل الدولي»، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص ص (103، 104).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف وتحديده ونظمه

كثيرا ما ينخفض سعر عملة معينة مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى في الأسواق العالمية، والسبب في ذلك يعود إلى مجموعة من العوامل والظروف التي تحدد ارتفاع وانخفاض العملات، وقد عنيت العديد من النظريات الاقتصادية بتفسير كيفية تحديد سعر صرف العملة في ظل الأنظمة المختلفة التي مر بها سعر الصرف.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

1. مستويات الأسعار النسبية

عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر العملة المحلية نحو الانخفاض، بحيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة والعكس صحيح.

2. السياسات الضريبية

تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا)، والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلع المحلية.

3. تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية

إذا زاد الطلب على الصادرات السلعية لدولة ما فإن ذلك يعني ارتفاع سعر صرف عملتها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات السلعية وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية.

[1] صلاح الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4. الإنتاجية

كلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، ومنه ارتفاع الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن سعر صرف العملة المحلية، بينما إذا انخفض مستوى الإنتاجية، فإن ذلك يصعب من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل حيث أن معدل الربح يكون منخفضا، مما يؤذي إلى انتشار الكساد والبطالة وانخفاض الدخل الوطني بصفة عامة، وهو ما ينتج عنه انخفاض قيمة العملة المحلية.

5. ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية

في حال ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه هذه العملات.

6. الاضطرابات والحروب

تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا مما يفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.

7. معدل التضخم

يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح.

8. الدين الخارجي وخدمة الدين

يتطلب الحصول على الديون الخارجية في البداية تحويلها إلى عملة محلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها، وفي فترة السداد تتطلب المديونية الخارجية دفع الفوائد والدين

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالعملة الأجنبية مما يؤذي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة عرض العملة المحلية، وينتج عن ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية مما يعني اختلال العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى.

9. أسعار الفائدة

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل بهدف الاستثمار، ذلك يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية فترتفع قيمتها، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

10. التدخلات الحكومية في أسعار الصرف

كتدخل البنوك المركزية للقيام بعمليات السوق المفتوحة كبائعة أو مشترية للأوراق المالية لدعم قيمة العملة أو لخفضها.

إن سعر الصرف تحكمه قوانين العرض والطلب، فكلما زاد الطلب زاد سعر العملة وكلما قل الطلب قل سعرها.

المطلب الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية إيجاد تفسير لكيفية تحديد سعر الصرف بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية كالتضخم وسعر الفائدة، و فيما يلي أهم هذه النظريات:

- **النظرية الكمية**

إن ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يؤثر في تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية[1]، وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما

[1] بربري محمد أمين، «الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011/2010، ص 50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من السلع والخدمات في الدول الأجنبية، باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، وزيادة إقبال المقيمين في الدولة على اقتناء هذه السلع من الخارج وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وفي المقابل انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي تدهور قيمتها، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض كمية النقود. وبالتالي لتغيرات كمية النقود تأثير كبير على أسعار الصرف.

❖ نظرية الأرصدة

ترى هذه النظرية أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا أي إذا حقق ميزان المدفوعات فائضا، فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة المحلية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها. وإذا كان سالبا أي هناك عجز في ميزان المدفوعات، فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية أي انخفاض سعر صرفها.

❖ نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعملتي هاتين الدولتين[1]. وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة السائد في ذلك البلد بعد تلك المدة أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الأخر.

❖ نظرية تعادل القوة الشرائية

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل (Gustav Cassel) حيث ظهرت عام 1916، وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل

[1] جبوري محمد، « تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 39.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج[1].

فإذا كان الدينار يشتري كمية من السلع والخدمات تعادل الكمية التي تشترى بثلاث دولارات مثلا، فمعنى هذا أن سعر صرف الدينار سيكون ثلاث دولارات أي أن 1 دينار= 3 دولار، ذلك لأن من يقوم بالتنازل عن عملة معينة يعني أنه يتنازل عن قوتها الشرائية من أجل الحصول على القوة الشرائية التي تتاح له نتيجة اقتنائه للعملة الأخرى التي يقوم بتحويل عملته إليها[2]. والتغيرات التي تحصل في سعر صرف العملتين هي تغيرات ترتبط بتغيرات القوة الشرائية للعملتين، فإذا ارتفعت الأسعار بحيث أدت إلى أن يشتري الدينار كمية من السلع والخدمات تعادل ما يشترى بدولارين، فإن سعر الصرف الجديد سيصبح في هذه الحالة 1 دينار=2 دولار وهكذا في الحالة المعاكسة.

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي[3].

❖ نظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية[4].

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، «التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية»، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 167.

[2] فليح حسن خلف، «العلاقات الاقتصادية الدولية»، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 9.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، «أسس العلاقات الاقتصادية الدولية»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 138.

[4] بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه ارتفاع الطلب على العملة المحلية وتحسن سعر صرفها، أما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، فيؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة. لذلك تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود. فمثلا لو انخفض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها أي بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية بسبب انخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المقيمين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهو ما يحدث الآن في معظم الدول النامية.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

يعد اختيار نظام الصرف الملائم للاقتصاد مهما جدا لأية دولة، باعتباره عنصرا من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية ناهيك عن دوره في التصحيح الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تأثيره المباشر على الاقتصاديات الشريكة للدولة.

وقبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصود بنظام الصرف ؟

يعرف نظام الصرف على أنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، وبالتالي سلوك الصرف. وهناك عدة أنواع من أنظمة الصرف والتي تتوزع بين حدين أساسيين هما: أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة[1].

[1] Amina LAHRECHE-REVIL, «L'économie Mondiale 2000», Edition La Découverte, Collection repères, Paris, 1999, P93.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أولا: نظام أسعار الصرف المرنة (المعومة)

وهو ذلك النظام الذي يترك فيه سعر العملة يتحدد على أساس العرض والطلب عليها من طرف المتعاملين على مستوى سوق الصرف[1]. ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف، إلا أنه نظرا لانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في

الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها[2]، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف (الحر) والتعويم غير النظيف (المدار).

*** التعويم النظيف (الحر)**

في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية تسمح للسلطات النقدية بأن تتدخل في سوق الصرف الأجنبي إما بائعة أو مشترية، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة. وتعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف المرنة أو الحرة.

*** التعويم غير النظيف (المدار)**

[1] محمد يعقوبي، «أثر تغيرات أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012/2011، ص 29.

[2] محمد راتول، «الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، الجزائر، 2006، ص 240.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين[1]. فقد تدخل هذه السلطات النقدية بائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، أو تدخل كمشترية لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج.

ثانيا: نظام أسعار الصرف الثابتة

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار مثل الدولار أو اليورو[2]، وإما إلى سلة من العملات تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين في الدولة أو تلجأ إلى تثبيت سعر صرف عملتها مقابل وحدة معيارية مثل حقوق السحب الخاصة (SDRs). وقد طبقت الجزائر نظام التثبيت مقابل سلة من العملات بعد 21 جانفي 1974، حيث كان الدينار مثبتا بالنسبة إلى 14 عملة على أساس تدفق المدفوعات الخارجية الجزائرية لهذه الدول صاحبة العملات[3].

وتاريخيا ساد نظام تثبيت العملات مقابل بعضها بعضا بهامش تغيير لا يتجاوز 1٪ في اتفاقية بريتون وودز، ثم عدل هامش التغيير في عام 1971 ليصبح 4.5٪ صعودا وهبوطا لتلافي انهيار النظام إلا أن ذلك لم يسعفه من الاستمرار طويلا. ويتيح تثبيت سعر الصرف للمنتجين القدرة على تحديد الكميات التي يرغبون في إنتاجها في ضوء تقديرهم للأرباح المتوقعة على أساس السعر

[1] محمد راتول، نفس المرجع السابق، ص 241.

[2] صلاح الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[3] محمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الثابت للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وكذلك الضمان للمستثمرين بتحويل أرباح استثماراتهم سواء من العملة المحلية أو العكس بسعر صرف ثابت[1].

المبحث الثالث: قياس أثر سعر الصرف على الطلب على النقود

نظرا لانفتاح معظم الاقتصاديات المعاصرة، لابد أن تشمل معادلات الطلب على النقود تأثير العوامل النقدية والمالية الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف.

المطلب الأول: أثر ارتفاع سعر الصرف على الطلب على النقود

إن الانخفاض المتواصل في قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف) يجعل الأفراد يقومون بتحويل أرصدتهم النقدية بالعملة المحلية إلى عملات نقدية أجنبية، لأنه مع الانخفاض المستمر لقيمة العملة الوطنية سوف تزيد قيمة أرصدتهم النقدية[2]، خاصة إذا كان التضخم المتوقع في أسواقهم المحلية مرتفعا نسبيا، وذلك بافتراض أن تغير معدلات التضخم النسبي المتوقع ينعكس أوتوماتيكيا في التغيرات المتوقعة لمعدلات الصرف[3].

المطلب الثاني: أثر انخفاض سعر الصرف على الطلب على النقود

في المقابل إذا انخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، فإن طلب الأفراد على النقود سوف ينخفض، لأن قيمة العملة المحلية ارتفعت مقابل قيمة العملة الأجنبية فالأفراد في هذه الحالة إما يقومون بالاحتفاظ بأرصدتهم النقدية بالعملة المحلية أو يودعونها على مستوى البنوك ولا يقومون بتحويلها إلى عملات نقدية أجنبية.

---

[1] مشهور هذلول بربور، «العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)» ، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008، ص 37.

[2] عز الدين محمد فضل الله، «نموذج السياسة النقدية في السودان باستخدام المعادلات الآنية»، مجلة الدراسات العليا، المجلد الثالث عشر، جامعة كردفان، 2016، ص 111.

[3] نشأت الوكيل، «التوازن النقدي ومعدل الصرف»، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 354.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مما سبق يمكن استنتاج أن تأثير سعر الصرف على الطلب على النقود يكون تأثيرا إيجابيا، فكلما ارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية زاد طلب الأفراد على النقود أي يصبح هناك نوع من استبدال للعملة، وكلما انخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية انخفض هذا الطلب.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل الثالث

على ضوء ما سبق، تبين أن معظم المعاملات الاقتصادية الدولية تتطلب وجود أداة لتسويتها ذلك لأن اقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات للعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهو ما يطلق عليه سعر الصرف. أي أن سعر صرف عملة ما يعبر عن قيمة هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وعلى أساسه يتم تحديد مقدار ما يدفع منها للحصول على وحدة من النقد الأجنبي أو العكس، هذا المفهوم يتغير بإدخال متغيرات أخرى في حساب أسعار التبادل بين العملات كالمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم، وهذا ما يعطيه أهمية بالغة في التعبير عن الأوضاع الاقتصادية داخل الدولة. بالإضافة إلى ذلك يتخذ سعر الصرف عدة صيغ من بينها سعر الصرف الاسمي الذي يتحدد من قبل السلطات النقدية ويتم التعامل به في المبادلات الجارية الرسمية، وقد يكون حقيقيا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في مستوى الأسعار المحلية وربطها بمستوى الأسعار الأجنبية التنافسية للعملة.

قد حاولت العديد من النظريات تفسير التغيرات في سعر الصرف والتنبؤ بحركته المستقبلية، كنظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية تعادل أسعار الفائدة، ويتحدد سعر الصرف وفقا لنظام الصرف المرن (المعوم) أو وفقا لنظام الصرف الثابت، حيث يتحدد وفقا للنظام الأول على أساس الكميات المعروضة والمطلوبة من العملة أي وفقا لقوى السوق، بينما يتحدد وفقا للنظام الثابت إما على أساس تثبيت العملة المحلية إلى عملة واحدة أو إلى سلة من العملات الدولية، أو تثبيتها مقابل وحدة معيارية مثل حقوق السحب الخاصة.

يدخل الاقتصاديون سعر الصرف كمتغير في دالة الطلب على النقود خاصة في الدول النامية، ويرتبط سعر الصرف مع الطلب على النقود بعلاقة طردية حيث كلما ارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية كلما جعل ذلك الأفراد يحولون أرصدتهم النقدية بالعملة المحلية إلى عملات نقدية أجنبية أي يزيد طلبهم على النقود، بينما إذا انخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية انخفض طلب الأفراد على النقود.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الرابع: قياس أثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: محددات الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية

المبحث الثاني: محددات الطلب على النقود في النظرية الكينزية

المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود في النظرية النقدية الحديثة

تقديم

حسب ما جاءت به النظريات النقدية الكلاسيكية، الكينزية، والنظرية النقدية الحديثة هناك عدة متغيرات اقتصادية تفسر ظاهرة الطلب على النقود، و يعتبر كل من الدخل الحقيقي وسعر الصرف من بين أهم هذه المتغيرات. تشير النظريات النقدية إلى وجود علاقة طردية بين الدخل الحقيقي والطلب على النقود من جهة، وسعر الصرف والطلب على النقود من جهة أخرى. وقد تتوافق بعض الدراسات القياسية الخاصة بالطلب على النقد مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية كما قد يتعارض البعض الآخر وذلك نتيجة بعض المشاكل التي قد تعترض الباحث منها مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

بناء على ذلك سيتم في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يحلل ويفسر أثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من نهاية سنة 1990 إلى غاية نهاية سنة 2015، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) مع الاستعانة ببعض الوسائل التحليلية مثل Excel و Eviews7 ، مع معالجة مشاكل تقدير النموذج في حالة وجودها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات التحليلية المستخدمة في الدراسة القياسية

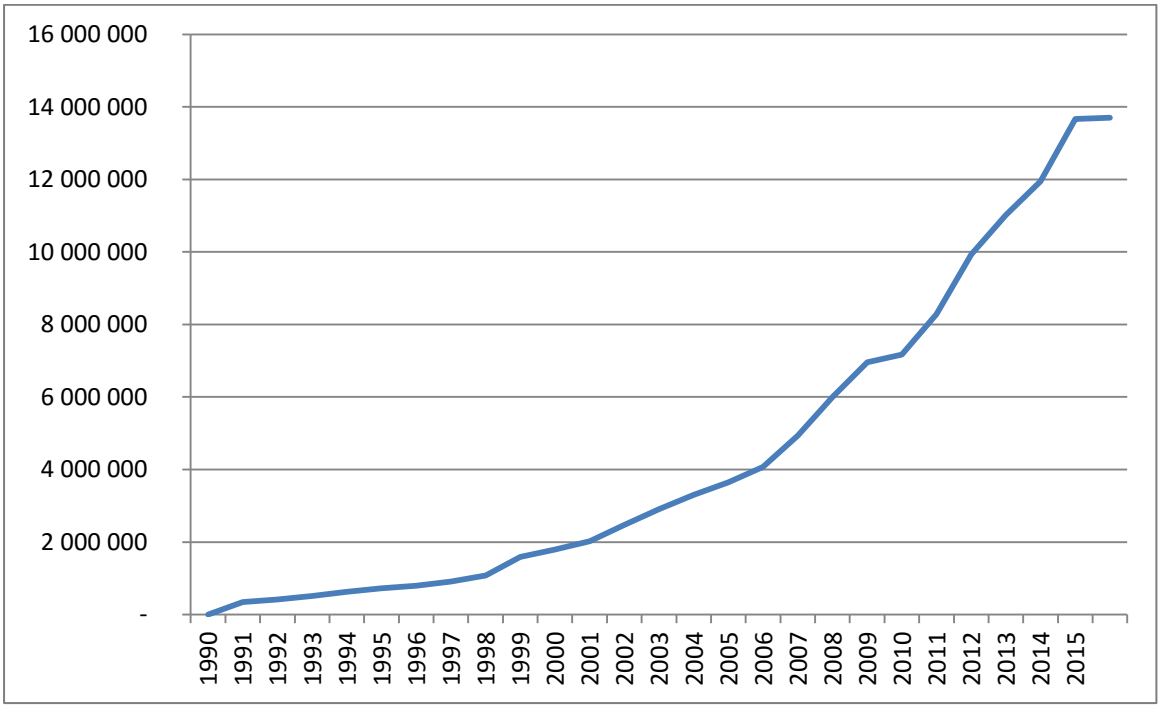
حتى يتم بناء نموذج قياسي لدراسة قياسية ما لابد من تقديم وتحليل المتغيرات (المستقلة والتابعة) والأدوات المستخدمة في إعداد هذه الدراسة.

المطلب الأول: المتغيرات المستخدمة في الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على متغيرين مستقلين هما الدخل الحقيقي وسعر الصرف ومتغير تابع يتمثل في الطلب على النقود للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2015).

1) تطور الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1990- 2015)

الشكل رقم (4، 1): منحنى تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015 بالمليون دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يلاحظ من خلال المنحنى أن الكتلة النقدية في الجزائر من النوع M_2 شهدت تطورا مستمرا ابتداء من سنة 1990 نظرا لسياسة الإصلاح التي عرفها النظام المصرفي خاصة قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، ويظهر ذلك جليا من خلال التطور الذي عرفه في الفترة ما بعد 1990، حيث خلال فترة تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي من سنة 1994 إلى سنة 1998 تطورت معدلات الكتلة النقدية وذلك في حدود 14.9٪ لتنخفض هذه النسبة إلى 13٪ سنة 2010، وتعزى أسباب الانخفاض إلى إتباع سياسة التقشف الصارمة والمتمثلة في تخفيض عجز الموازنة العامة[1]، بينما شهدت سنة 2001 أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية قدرت بـ 22.3٪ في ظرف سنة واحدة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب.[2]

في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكده بنك الجزائر، وقد أرجع ذلك إلى تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و2006.

عرفت الفترة من سنة 2007 إلى سنة 2010 تذبذبا في معدل نمو الكتلة النقدية، حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2009 بمعدل 3.2٪ عن سنة 2008، وذلك نتيجة التأثر بما جاء به قانون المالية سنة 2009. ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 حتى سنة 2013 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأوضاع المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع أسعار المحروقات، بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 إذ بلغ 11.46٪ وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية إضافة إلى أزمة الديون السيادية في بعض من دول الإتحاد الأوروبي. في سنة 2015، وفي تعارض كلي مع الفترة الممتدة من

[1] فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الرابع عشر، المجلد 01، 2016، ص 159.

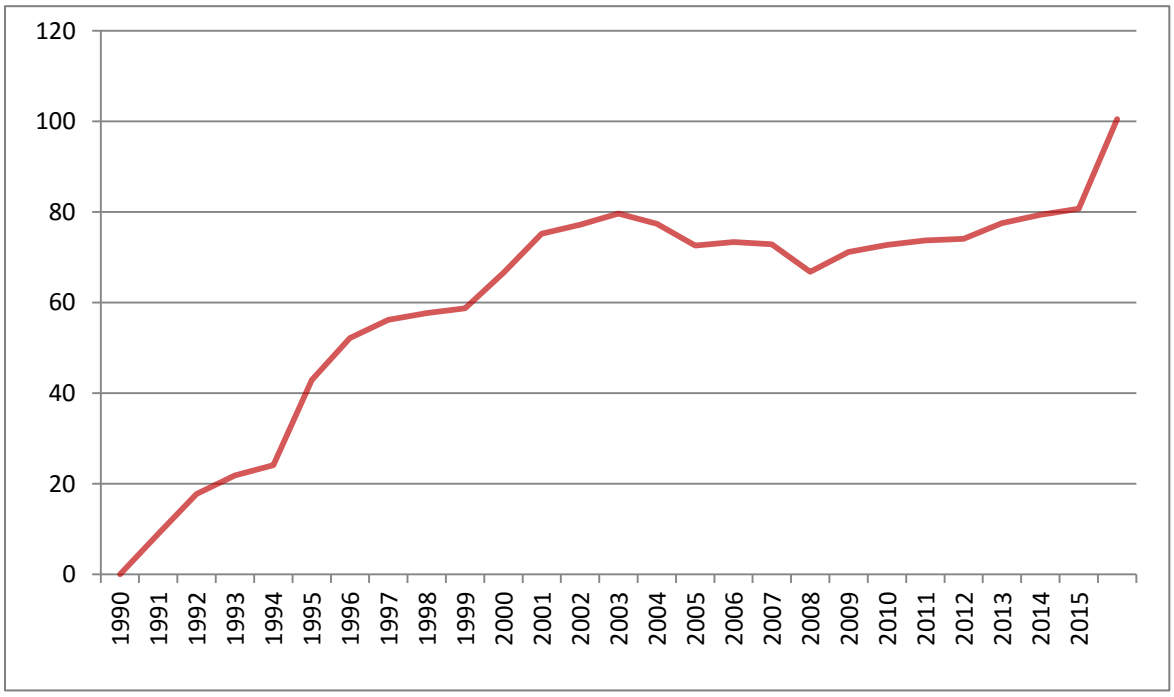
[2] علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 25.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2010 إلى 2014، أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية يقدر بنسبة 13.4٪ سنويا، تميزت الكتلة النقدية M_2 بنمو شبه منعدم (0.13)٪، في وضع يتسم بعجز كبير في ميزان المدفوعات.

2) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990- 2015)

الشكل رقم (4، 2): منحنى تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990- 2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

تميزت المرحلة من 1990 إلى سنة 1999 بارتفاع في أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أي انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وهذا نتيجة الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر وخاصة برامج التثبيت والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، فكان سنة 1990 قد بلغ 8.95 دج/$ ثم وصل في سنة 199 إلى 66.57 دج/$، أي انخفاض تدريجي في قيمة الدينار. واستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة لأخرى إلى غاية 2006، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلى 79.68 دج/ $[1]، وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ 72.06 دج/ $، وانطلاقا من سنة 2006 ونظرا لارتفاع

[1] سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2001، ص 51.

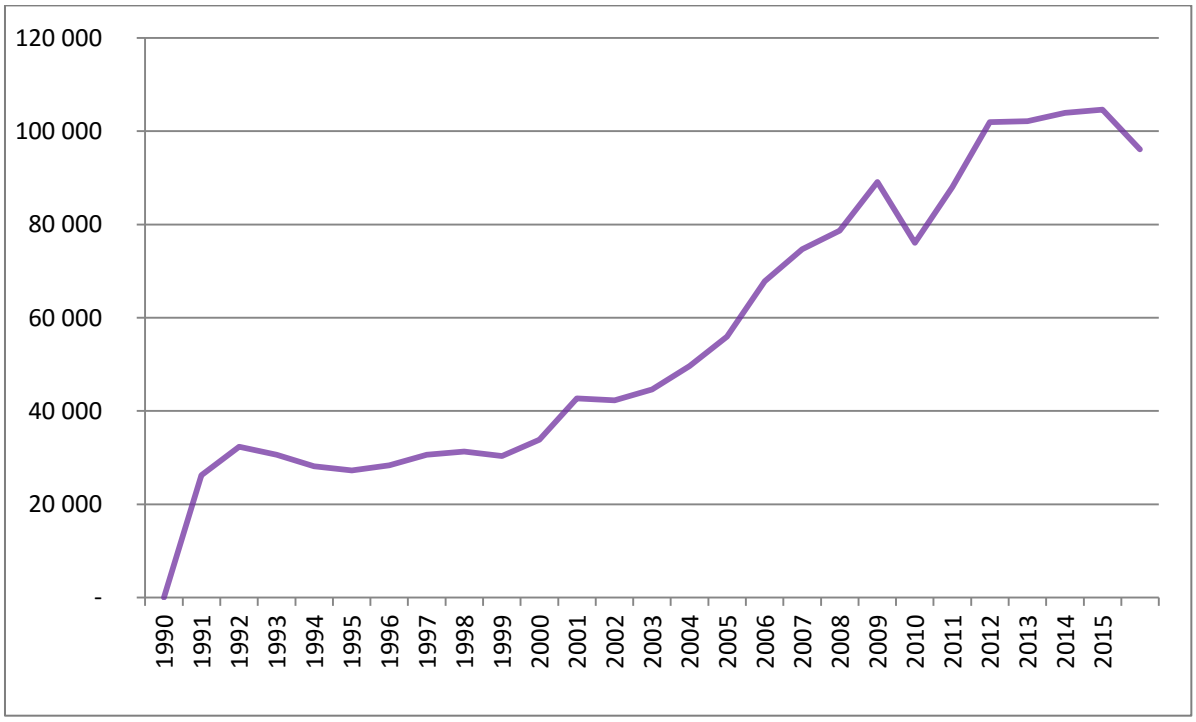
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي سجل سعر صرف الدينار تحسنا معتبرا إلى غاية 2007. في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري، حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات، وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج/ $ لسنة 2007 إلى 73.71 دج/ $ سنة 2010.

وفي الفترة (2010- 2015) يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بسبب الركود في قطاع المحروقات، الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضا سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية. وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ظاهرة عرفتها الجزائر منذ الثمانينات.

3) تطور الدخل الحقيقي في الجزائر للفترة (1990- 2015)

الشكل رقم (4، 3): منحنى تطور الدخل الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015 بالمليون دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عرف الدخل الحقيقي خلال الفترة (1990- 2015) تذبذبات واضحة، حيث شهدت فترة التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، كذلك يرجع السبب في هذا التذبذب أولا إلى النمو المنخفض الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 (10.7٪) نتيجة تفاقم أعباء المديونية التي تعرقل جهاز الإنتاج الذي يحتاج إلى تموين مستمر من الخارج على شكل مواد أولية ومواد وسيطة وكذلك تجهيزات ومعدات الإنتاج، وثانيا إلى المستويات العليا التي بلغها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر حيث بلغ سنة 1992 أكثر من 30٪، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، وإلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي من جهة أخرى، ولم يسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى غاية سنة 2015 أي انخفاض. استمر الدخل الحقيقي في التذبذب، حيث حقق ارتفاعا ابتداء من سنة 1994 إلى غاية سنة 1997 نتيجة ارتفاع حاد في أسعار الفائدة خلال هذه الفترة، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة سنة 1998 نتيجة انخفاض عائدات النفط، ومع تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول وتقلص خدمة الديون الخارجية سجل ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2002 ليحقق زيادة قدرت بـ 44590 مليون دج مقارنة بسنة 1998، ثم استمر في الارتفاع بنسب معتبرة إلى غاية سنة 2008 لينخفض سنة 2009 متأثرا بالأزمة المالية الدولية، ونتيجة لارتفاع إيرادات الصادرات بنسبة 25.9٪ سنة 2010 وتحسن ميزان المدفوعات قدر الدخل الحقيقي بـ 88025 مليون دج متجاوزا بذلك وتيرته في سنة 2007، ثم استمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2014، لينخفض بعد ذلك في سنة 2015 نتيجة تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بـ 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 5٪.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

هناك العديد من الطرق القياسية التي تستخدم في تقدير معاملات العلاقات الاقتصادية، والتقدير الجيد هو التقدير الذي يكون أقرب من غيره إلى القيم الحقيقية لمعلمات النموذج، ومن بين هذه الطرق القياسية نجد طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

* شرح طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

يمكن الحصول على تقديرات معالم المربعات الصغرى OLS بإيجاد النهاية الصغرى لمجموع مربعات الأخطاء (البواقي)، وبالتالي يكون مجموع مربعات الانحدار والمفسرة بواسطة المتغيرين المستقلين X_{1i} و X_{2i} أكبر ما يمكن[1].

وفي ظل توافر شروط أو فروض طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تكون التقديرات المتحصل عليها بهذه الطريقة أفضل تقديرات خطية وغير متحيزة ولها أقل تباين أي خاصية BLUE (Best linear unbiased estimators)، ولعل ذلك أحد أسباب الانتشار الواسع لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS في تقدير العلاقات الاقتصادية وهذه الشروط هي[2]:

1) أن تكون العلاقة بين المتغير التابع Yi والمتغيرين المستقلين X_{1i} و X_{2i} خطية على الصورة:

$$y_i = a + b_1X_{1i} + b_2X_{2i} + u_i$$

2) أن تكون القيمة المتوقعة للمتغير العشوائي u_i تساوي صفر، أي أن: $E(u_i) = 0$؛

3) أن يكون تباين المتغير العشوائي u_i ثابت لجميع المشاهدات ويساوي σ^2_{ui}، أي:

$\mathrm{Var}(ui) = \sigma^2_{ui}$ ، وهذا يعني وجود صفة التجانس لتباينات الأخطاء؛

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 157.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص (157، 158).

4) لا يوجد ارتباط ذاتي أو تسلسلي بين الأخطاء أي يوجد استقلال للأخطاء، فالخطأ في أي مشاهدة مستقل عن الخطأ في باقي المشاهدات أي أن التغاير بين الأخطاء يساوي صفر

$Cov\ (u_i, u_s)= 0$ ، حيث أن u_s: الخطأ في مشاهدة أخرى؛

5) المتغير العشوائي u_i يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي صفر، وتباين ثابت يساوي σ^2_{ui} أي أن: $ui \sim N(0\ ;\ \sigma^2_{ui}\ )$؛

6) أن قيم المتغير العشوائي u_i مستقلة عن قيم المتغيرات المستقلة X_{2i}, X_{1i}، أي أن التغاير بين الخطأ والمتغيرات المستقلة تساوي صفر: $Cov(u_i, X_{2i})= 0$؛

7) أن المتغيرات المستقلة عبارة عن متغيرات غير عشوائية (أي أنها كميات ثابتة في العينات المتكررة) وأنه قد تم قياسها بدون أخطاء؛

8) لا يوجد اعتماد خطي تام بين المتغيرات المستقلة، أي عدم وجود مشكلة الاعتماد (التعدد) الخطي، ومن ثم فإن معامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين لا يساوي الواحد الصحيح:

$$r\ x_{1i}, x_{2i} \neq \pm 1\ ;$$

9) لا توجد أخطاء التجميع، كما تم توصيف النموذج بدون أخطاء؛

10) العلاقة موضوع البحث علاقة مميزة وهي العلاقة التي يقصد الباحث دراستها.

في ضوء توفر الشروط العشر السابقة، وباستخدام بيانات العينة للمتغير التابع Y_i والمتغيرات المستقلة X_{2i}, X_{1i}، يمكن الحصول على تقديرات المعالم من هذه البيانات، حيث:

$$Y_i = a + b_1X_{1i} + b_2X_{2i} + e_i$$

Y_i : المتغير التابع؛

X_{1i}, X_{2i} : المتغيرات المستقلة؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

(b_2, b_1, a) : معلمات المجتمع؛

e_i : حد الخطأ العشوائي.

*** تحديد مجتمع وعينة الدراسة**

بالنسبة لمجتمع الدراسة فهو الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص عينة الدراسة فتتمثل في عدد المشاهدات وهي 26 مشاهدة.

*** تحديد الوسائل التحليلية المستخدمة**

تم الاستعانة في هذه الدراسة بمجموعة من الوسائل التحليلية تمثلت في Excel و Eviews7.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة القياسية

بغية عرض نتائج الدراسة القياسية لابد أولا من تقديم نتائج الدراسة، وذلك بتحديد النموذج العام لهذه الدراسة مع الشرح بدقة متغيرات هذا النموذج، ثم صياغة العلاقة الرياضية الخطية للنموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة

أولا: تحديد النموذج العام للدراسة

بناءا على التحليلات الاقتصادية لدالة الطلب على النقد وواقع الاقتصاد الجزائري هناك أربع متغيرات مفسرة لدالة الطلب على النقود في الجزائر، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد فقط على متغيرين من بين هذه المتغيرات وهما الدخل الحقيقي وسعر الصرف وفق النموذج العام التالي:

$$M^d = f(Yr, E_x)$$

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وفيما يلي سيتم دراسة خصائص المتغيرات المستعملة في التقدير حيث سيتم إعداد دراسة وصفية لها، وذلك من أجل صياغة نموذج لدالة الطلب على النقود:

- **الطلب على النقود:** مقاس بعرض النقود، حيث يمثل مجموع الوحدات النقدية التي يحوزها الأفراد خلال فترة زمنية معينة، وفي هذه الدراسة تم اعتماد مقياس الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M_2 والتي تضم النقود وأشباه النقود كمؤشر معبر عن وسائل الدفع في الجزائر.
- **الدخل الحقيقي:** تم احتسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على مؤشر أسعار المستهلك، وذلك حتى يكون مؤشرا دقيقا يعكس حالة مستوى المعيشة في الجزائر.
- **سعر الصرف:** يمثل سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وهو سعر الصرف الذي يحدده بنك الجزائر، وتم احتسابه كمتوسط سنوي استنادا للمتوسطات الشهرية.

وبما أن هذه الدراسة تعتمد على متغير تابع ومتغيرين مستقلين، فإن الأسلوب الملائم لتقدير النموذج القياسي للدراسة هو أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وصياغته الخطية الرياضية تكون كما يلي:

$$M^d{}_t = \beta_0 + \beta_1 Y_r + \beta_2 E_x + u_i$$

حيث:

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة (t) ؛

Y_r : الدخل الحقيقي؛

E_x : سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛

β_0، β_1، β_2 : معلمات النموذج؛

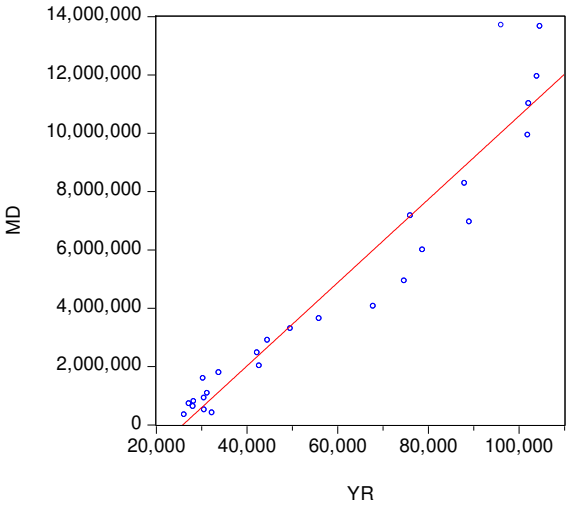
u_i: حد الخطأ العشوائي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: العلاقة الدالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

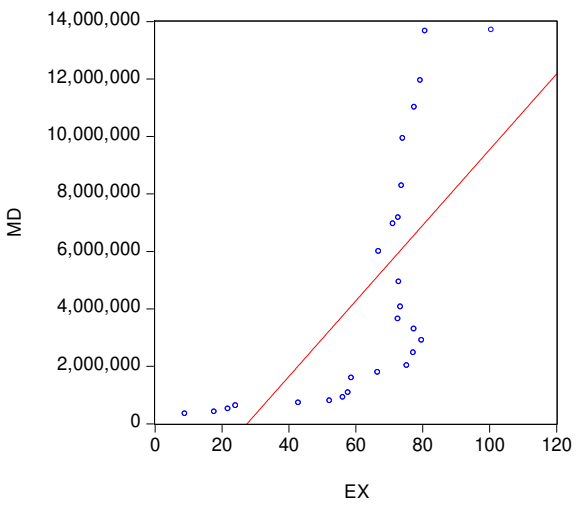
في هذا الجزء من الدراسة وانطلاقا من معطياتها سيتم صياغة العلاقة بين الطلب على النقود (M^d) كمتغير تابع وسعر الصرف (E_x) والدخل الحقيقي (Y_r) كمتغيرين مستقلين اعتمادا على الملحق رقم (1)، وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والشكلين أدناه يوضحان التمثيل النقطي للمتغير التابع M^d بدلالة المتغيرين المستقلين Y_r و E_x:

الشكل رقم (4، 4): سحابة النقاط للمتغيرين M^d و Y_r



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Eviews7

الشكل رقم (4، 5): سحابة النقاط للمتغيرين M^d و E_x



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews7

يساعد التحليل النقطي على صياغة العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل خط مستقيم تكون العلاقة بين المتغيرات خطية، أما إذا كان الانتشار على شكل قطع مكافئ تكون العلاقة غير خطية. ومنه يلاحظ من خلال الشكلين (4، 4)، (4، 5) أن العلاقة بين المتغير التابع (الطلب على النقود) والمتغيرات المستقلة (الدخل الحقيقي وسعر الصرف) ليست خطية، وبالتالي يتم إدخال اللوغاريتم على قيم المتغيرات فيصبح شكل الدالة على النحو التالي:

$$LOG\ MD = \beta_0 + \beta_1^{*} LOG\ Y_r + \beta_2^{*} LOG\ E_x$$

وبعد إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي تظهر نتائج التقدير الخطي كالتالي:

$$Log\ M^d = -2.806 + 1.718^{*} Log\ Y_r + 0.651^{*} Log\ E_x$$

(t- statistic) (-8.164) (19.531) (8.164)

$R^2 = 0.979$ $N = 26$ F- statistic = 544.3358

Prob (F- statistic) = 0.000 DW = 1.623

*** اختبار معنوية المعلمات**

لاختبار معنوية معلمات النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع يتم استخدام إحصائية ستيودنت (t)، وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات على النحو التالي:

$H_0: \beta_1 = 0$ الفرضية العديمة (المعلمة غير مقبولة إحصائيا) ؛

$H_1: \beta_1 \neq 0$ الفرضية البديلة (المعلمة لها دلالة إحصائية مقبولة).

يتم قبول أو رفض الفرضيتين من خلال المقارنة بين إحصائية t المحسوبة (t- cal) وإحصائية t الجدولية (t- tab)، حيث: t-tab < t- cal (رفض H_0 وقبول H_1)

(قبول H_0 ورفض H_1) t- tab > t- cal

من خلال ما تظهره نتائج التقدير يتضح أن t- cal لكل المعلمات في النموذج أكبر من t- tab، وبالتالي رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة، أي كل معلمة من معالم النموذج ذات

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

معنوية إحصائية مقبولة، وهو ما تؤكده نسبة الاحتمال prob عند مستوى معنوية 5٪ حيث prob = 0.000 < 0.05.

*** اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر يتم استعمال معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F:

✓ معامل التحديد R^2:

تظهر نتائج تقدير النموذج أن معامل التحديد R^2 يقدر بـ 0.979 وهو قريب من الواحد، معناه أن المتغيرات المستقلة (الدخل الحقيقي وسعر الصرف) تفسر 97.9٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الطلب على النقود) ، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين الطلب على النقود وكل من الدخل الحقيقي وسعر الصرف، أما الباقي 2.1٪ تفسره عوامل أخرى متضمنة في حد الخطأ العشوائي u_i.

✓ اختبار فيشر F:

يهدف هذا الاختبار إلى اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال الفرضيتين التاليتين:

$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0$ الفرضية العديمة (النموذج غير مقبول إحصائيا)

$H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$ الفرضية البديلة (النموذج جيد ومقبول إحصائيا)

وبما أن prob (F- statistic) = 0.000 وهي أقل من 5٪ فإن F- tab < F- cal، وعليه يتم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود معنوية إحصائية كلية وبمعنى آخر النموذج جيد ومقبول إحصائيا.

المطلب الثاني: دراسة مشاكل تقدير النموذج

بعد تقدير النموذج من خلال الانحدار الخطي المتعدد، قد يتم مواجهة بعض المشاكل التي تؤدي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إلى نتائج غير صحيحة لذا لابد من الكشف عنها ومعالجتها، ومن بين هذه المشاكل نجد مشكلات الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

*** مشكلات الارتباط الذاتي بين الأخطاء**

يمكن الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء من خلال اختبار دربن واتسون (Durbin watson)، وما تشير إليه نتائج التقدير أن $DW = 1.62$ وهو يقع ضمن المجال $[1, 2]$ وهذا معناه أن النموذج جيد ولا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

*** تحليل ومناقشة النتائج**

بعد تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر والتأكد من عدم وجود مشاكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، لابد من تحليل نتائج التقدير من الناحية الإحصائية والناحية الاقتصادية.

أولا: التحليل الإحصائي

يلاحظ من خلال معامل التحديد R^2 والذي يقدر بـ 0.97 أنه جيد أي أن الدخل الحقيقي وسعر الصرف يفسران 97٪ من التغير في الطلب على النقود، ويتضح من خلال نسبة الاحتمال لقيمة فيشر أنها أقل من 0.05 حيث (prob F- stat = 0.000)، ومنه النموذج ككل مقبول إحصائيا، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وهو ما تؤكده نتائج اختبار دربن واتسون (DW)، حيث ($DW = 1.62$).

ثانيا: التحليل الاقتصادي

يلاحظ أن الدخل الحقيقي يؤثر بشكل إيجابي على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015) والذي يفسر وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث أنه إذا ارتفع الدخل الحقيقي بـ 1 وحدة يرتفع الطلب على النقود بـ 1.718632 وحدة والعكس صحيح، أي أن ما توصلت إليه نتائج التقدير يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما زاد الدخل الحقيقي زادت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود السائلة، وذلك لغرض تسوية معاملاتهم اليومية.

كذلك بالنسبة لسعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015) أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث كلما زاد سعر الصرف بـ 1 وحدة يرتفع الطلب على النقود بـ 0.651336 وحدة ، ويرجع ذلك إلى أن الارتفاع المتواصل في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يجعل الأفراد يقومون بتحويل أرصدتهم النقدية من العملة الوطنية إلى عملات أجنبية والعكس صحيح، وهو ما يتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل الرابع

من خلال هذا الفصل، تم إعداد دراسة قياسية لأثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015) باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، وقد اتضح في البداية أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الدخل الحقيقي وسعر الصرف) والمتغير التابع (الطلب على النقود) هي علاقة غير خطية، وبهدف الوصول إلى أفضل نموذج تم إدخال اللوغاريتم على قيم متغيرات الدراسة، ثم بعد إجراء التحليل القياسي والمقارنات اتضح أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية ولا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وفي الأخير تبين أنه هناك تأثير إيجابي لكل من الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة

مما سبق ذكره في الفصل الأول، عرفت النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود صيغتين هما صيغة المعاملات أو المبادلات لـ فيشر وصيغة الأرصدة النقدية لـ كامبريدج، واتضح أن كلا الصيغتين توصلتا إلى نفس النتيجة وهي وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. واهتمت بالدخل بوصفه أهم محدد للطلب على النقود. بعد الكلاسيك انتشرت النظرية الكينزية التي أعطت دورا مهما لسعر الفائدة في تحديد الطلب على النقود، وافترضت أن هناك ثلاثة دوافع للطلب على النقود (دافع المعاملات، ودافع الاحتياط باعتبارها دوال في الدخل الحقيقي، ودافع المضاربة وهو دالة في سعر الفائدة)، وأن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود من أجل المضاربة هي علاقة عكسية وكلما انخفض سعر الفائدة على السندات أو بقي ثابتا كلما كان الأفراد على استعداد للاحتفاظ بأي كمية نقود إضافية تصلهم ولا يتوقعون انخفاضا آخر أقل منه، ذلك ما سماه كينز بمصيدة السيولة. أما فيما يخص نظرية فريدمان للطلب على النقود فكانت أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي، حيث اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود شأنه شأن الطلب على أية سلعة أخرى، وأن قيد الثروة والأذواق والتفضيلات من العوامل المؤثرة في هذا الطلب، ورأى فريدمان أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة يشكل فيها الدخل الدائم والذي يتميز عموما بالاستقرار متغيرا أساسيا، وأن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل الدائم. وقد قلل فريدمان من دور سعر الفائدة بالنسبة للطلب على النقود فهو لا يلعب دورا ملحوظا في تحديد الطلب على النقود بدالته.

أما الفصل الثاني، فتناول عدة تعاريف للدخل الوطني وتشير معظمها إلى أن الدخل الوطني يعبر عن مجموع المداخيل التي تتحصل عليها عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ومن ثم اتضح أن هناك طرق مختلفة لحساب الدخل الوطني، على الرغم من اختلافها وتعددها إلا أنها تعطي نفس النتائج. ويختلف الدخل الوطني الحقيقي عن الدخل الوطني الاسمي، حيث يتم احتساب الدخل الوطني الحقيقي مع الأخذ بالاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار منذ سنة الأساس، أما الدخل الوطني الاسمي فيتم احتسابه بالأسعار الجارية للسنة نفسها، وبالتالي يصبح الدخل الوطني الاسمي مؤشر غير دقيق للمقارنة بين مستوى معيشة الدول، لذلك من الأفضل الاعتماد على الدخل الوطني الحقيقي في هذا الجانب.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أما بالنسبة لأثر الدخل الحقيقي على الطلب على النقود فمعظم المدارس النقدية بما فيها المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية إضافة إلى المدرسة النقدية الحديثة، قد أشارت إلى وجود علاقة طردية بين الدخل الوطني الحقيقي والطلب على النقود.

فيما يخص الفصل الثالث، فتبين أن سعر صرف عملة ما يعبر عن قيمة هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وعلى أساسه يتم تحديد مقدار ما يدفع منها للحصول على وحدة من النقد الأجنبي أو العكس، ويتخذ سعر الصرف عدة صيغ من بينها سعر الصرف الاسمي الذي يتحدد من قبل السلطات النقدية ويتم التعامل به في المبادلات الجارية الرسمية، وقد يكون حقيقيا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في مستوى الأسعار المحلية وربطها بمستوى الأسعار الأجنبية التنافسية للعملة. بالإضافة إلى ذلك حاولت العديد من النظريات تفسير التغيرات في سعر الصرف والتنبؤ بحركته المستقبلية، كنظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية تعادل أسعار الفائدة.

يدخل الاقتصاديون سعر الصرف كمتغير في دالة الطلب على النقود خاصة في الدول النامية، ويرتبط سعر الصرف مع الطلب على النقود بعلاقة طردية حيث كلما ارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية كلما جعل ذلك الأفراد يحولون أرصدتهم النقدية بالعملة المحلية إلى عملات نقدية أجنبية أي يزيد طلبهم على النقود، بينما إذا انخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية انخفض طلب الأفراد على النقود.

أما بالنسبة للفصل الرابع، والذي خصص للدراسة القياسية تم فيه معرفة مدى تأثير الدخل الحقيقي وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من نهاية سنة 1990 إلى نهاية سنة 2015، وذلك لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة مع إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الدخل الحقيقي وسعر الصرف) والطلب على النقود عند مستوى معنوية 5٪، حيث يفسر هذان المتغيران 97.9٪ من التغيرات الكلية في الطلب على النقود، وهو ما يؤكد صحة فرضيتي الدراسة.
- ✓ يتأثر الطلب على النقد في الجزائر طرديا مع كل من الدخل الحقيقي وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ يلعب الدخل الحقيقي تأثيرا قويا على الطلب على النقود في الجزائر مقارنة مع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

المقترحات

بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن تلخيص أهم المقترحات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في الاقتصاد الجزائري، وذلك على النحو التالي:

- ✓ على السلطات النقدية الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الوطني عند إعدادها للسياسة النقدية، وذلك لما للإحلال بين العملة المحلية والعملة الأجنبية من أثر على عرض النقد، فارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يجعل الأفراد يقومون بتحويل أرصدتهم النقدية بالعملة المحلية إلى عملات نقدية أجنبية.
- ✓ من الأفضل للسلطات النقدية الجزائرية أن تؤثر في الدخل الحقيقي من أجل التحكم في عرض النقد، ذلك لأن تأثير الدخل الحقيقي على الكتلة النقدية (M_2) يفوق تأثير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.
- ✓ نظرا لنقص الدراسات القياسية في مجال الطلب على النقد، نوصي بدعم مثل هذه الدراسات، وذلك بغرض بلوغ إدارة فعالة للكتلة النقدية وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي.

آفاق الدراسة

تبقى هذه الدراسة محاولة جادة في سبيل دراسة واقع الطلب على النقود في الجزائر، من خلال التركيز على متغيرين اثنين هما الدخل الحقيقي وسعر الصرف باعتبارهما على درجة عالية من الأهمية والتأثير، والأكيد أنها تعتبر آفاقا لدراسات أخرى من شأنها أن تتوافق مع النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أو تتعارض معها. ومن الآفاق التي يمكن ذكرها:

- ✓ توسيع حيز الدراسة ليشمل متغيرات أخرى إلى جانب الدخل الحقيقي وسعر الصرف، لتكون بذلك دراسة أكثر شمولية ودقة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ ضبط نتائج الدراسة بصورة أكثر دقة من خلال إمكانية استخدام طرق وأساليب إحصائية أخرى غير التي تم استخدامها في هذه الدراسة.

قائمـة المراجـع

أولا: الكتب

I) باللغة العربية:

1) أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

2) أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.

3) السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

4) الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

5) الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010.

6) تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر، باب الزوار، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.

7) حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

8) حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

9) حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

10) خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.

11) خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

12) سي محمد كمال، **مدخل إلى الاقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

13) شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

14) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

15) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.

16) عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

17) علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012.

18) فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

19) فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

20) لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

21) محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

22) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

23) مروان عطون، **النظريات النقدية**، دار البعث للنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.

24) مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

25) محمد رياض رشيد، عامر الفيتوري المقري، **مبادئ علم الاقتصاد**، إيلغا للنشر، فاليتا، مالطا، 1995.

26) محمد ضيف الله القطابيري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، دار غيدا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

27) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

28) محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى،2003.

29) نشأت الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

II) باللغة الأجنبية:

1) Amina LAHRECHE-REVIL, **L'économie Mondiale 2000**, Edition La Découverte, Collection repères, Paris, 1999.
2) Frederic S.MISHKIN & Apostolos SERLITIS, **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets** , Pearson Canada, Toronto, 4th Edition, 2011.
3) Pascal GAUDRON & Sybie LECARPENTIER-MOYAL, **Economie monétaire et financière**, Edition Economica, France, 5e édition, 2008, P 52.
4) Xavier BRADLEY & Christian DESCAMPS, **Monnaie Banque Financement** , Edition Dalloz, France, 2005, P196.

ثانيا: المجلات العلمية

1) أحمد السيد عبد اللطيف حسن، **تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة (1981- 2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67- 68، 2014.

2) بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.

3) صلاح الدين حامد، **أسعار صرف العملات**، مجلة إضاءات مالية ومصرفية"، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، 2011.

4) عز الدين محمد فضل الله، **نموذج السياسة النقدية في السودان باستخدام المعادلات الآنية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد الثالث عشر، جامعة كردفان، 2016.

5) علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر، 2014.

6) فتيحة ملياني، **الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الرابع عشر، المجلد 01، 2016.

7) لزعر علي، **معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012.

8) محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، الجزائر، 2006.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1) بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011/2010.

2) بزاوية محمد، **الطلب على النقود في الجزائر- دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

3) بشيكر عابد، **نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر(1970- 2008)**، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010/2009.

4) جبوري محمد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

5) دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

6) سعيدة شطباني، **محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2001.

7) عنتر بوتيارة، **تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر(1990- 2013)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011.

8) محمد يعقوبي، **أثر تغيرات أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012/2011.

9) مشهور هذلول بربور، **العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985- 2006)**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف والمصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1) Jean MAGNAN DE BORNIER, **Monnaie & Inflation**, 22/05/2014, junion.univ-cezanne.fr/bornier/monif.

2) Christian BIALES, **Le Taux de Change**, 30/03/2017, www.Christian-Biales.net.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: تطورات الطلب على النقود، سعر الصرف، والدخل الحقيقي في الجزائر بين 1990- 2015.

السنوات	الكتلة النقدية (M_2)	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (EX)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الدخل الحقيقي*** Y_R
1990	343 005	8,95	554 388	21,16	26 200
1991	415 270	17,76	862 133	26,64	32 362
1992	515 902	21,84	1 074 700	35,08	30 636
1993	627 427	24,1	1 189 720	42,28	28 139
1994	723 514	42,9	1 487 400	54,54	27 272
1995	799 562	52,2	2 004 990	70,79	28 323
1996	915 058	56,2	2 570 030	84,03	30 585
1997	1 081 518	57,71	2 780 170	88,82	31 301
1998	1 592 461	58,74	2 830 490	93,26	30 351
1999	1 789 350	66,57	3 238 200	95,68	33 844
2000	*2 022 500	75,26	4 098 820	95,97	42 709
2001	2 473 500	77,22	4 227 100	100,00	42 271
2002	2 901 500	79,68	4 522 800	101,43	44 590
2003	**3 299 500	77,39	5 247 500	105,75	49 622
2004	3 644 300	72,6	6 150 400	109,95	55 938
2005	4 070 400	73,4	7 563 600	111,47	67 853
2006	4 933 700	72,9	8 520 600	114,05	74 709
2007	5 994 600	66,82	9 306 200	118,24	78 706
2008	6 955 900	71,18	11 043 700	123,98	89 076
2009	7 173 100	72,73	9 968 000	131,10	76 034
2010	8 280 700	73,71	11 991 600	136,23	88 025
2011	9 929 200	74,11	14 519 800	142,39	101 972
2012	11 015 100	77,54	15 843 000	155,10	102 147
2013	11 941 500	79,37	16 643 800	160,11	103 952
2014	13 663 912	80,74	17 242 500	164,77	104 646
2015	13 704 511	100,53	16 591 900	172,65	96 101

المصدر: – الناتج المحلي الإجمالي (10^6 دج): مجمع من تقارير بنك الجزائر.

– الكتلة النقدية من نوع M_2 (10^6 دج): (1990-2013) صندوق النقد العربي، (2014-2015) بنك الجزائر.

* بما في ذلك التعاضدية الفلاحية التي أصبحت بنكا ابتداء من سنة 2000.

** خارج بنكين في حالة تصفية (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي).

– سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك من الديوان الوطني للإحصاء.

*** تم احتسابه كحاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الملحق رقم 2: نتائج اختبار دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015

Dependent Variable: MD

Method: Least Squares

Date: 05/23/17 Time: 11:07

Sample: 1990 2015

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4118013.	761006.6	-5.411270	0.0000
YR	136.2199	11.79097	11.55291	0.0000
EX	12976.79	15358.25	0.844940	0.4068

R-squared	0.920454	Mean dependent var	4646423.
Adjusted R-squared	0.913537	S.D. dependent var	4352571.
S.E. of regression	1279855.	Akaike info criterion	31.07056
Sum squared resid	3.77E+13	Schwarz criterion	31.21572
Log likelihood	-400.9173	Hannan-Quinn criter.	31.11236
F-statistic	133.0707	Durbin-Watson stat	0.388864
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 7

الملحق رقم 3: نتائج تقدير دالة الطلب على النقود بعد إدخال اللوغاريتم على قيم المتغيرات

Dependent Variable: LOGMD
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 23:08
Sample: 1990 2015
Includedobservations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.806664	0.343757	-8.164679	0.0000
LOGYR	1.718632	0.087993	19.53156	0.0000
LOGEX	0.651336	0.079776	8.164588	0.0000

R-squared	0.979310	Meandependent var	6.430896
Adjusted R-squared	0.977511	S.D. dependent var	0.506126
S.E. of regression	0.075900	Akaike info criterion	-2.210639
Sumsquaredresid	0.132498	Schwarz criterion	-2.065474
Log likelihood	31.73831	Hannan-Quinn criter.	-2.168837
F-statistic	544.3358	Durbin-Watson stat	1.623474
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 7